جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –

كليةالحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



رقم التسجيل: 1041000279

العولمة و إشكالية التنمية في العالم الثالث

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر
شعبة العلوم السياسية- تخصص: سياسات عامة مقارنة

الطالبة: كنزة درويش

إشراف الأستاذ: حسين قوادرة

لجنة المناقشة

1- كمال بلعسل	أم البواقي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
2- حسين قوادرة	أم البواقي	أستاذ مساعد ب	مشرفا ومقررا
3- مبروك ساحلي	أم البواقي	أستاذ مساعد أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –

كليةالحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



رقم التسجيل: 1041000279

العولمة و إشكالية التنمية في العالم الثالث

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر
شعبة العلوم السياسية- تخصص: سياسات عامة مقارنة

الطالبة: كنزة درويش   إشراف الأستاذ: حسين قوادرة

لجنة المناقشة

1- كمال بلعسل	أم البواقي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
2- حسين قوادرة	أم البواقي	أستاذ مساعد ب	مشرفا ومقررا
3- مبروك ساحلي	أم البواقي	أستاذ مساعد أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

ويل لأمة تأكل مما لا تزرع

وتلبس مما لا تنسج

جبران خليل جبران

الإهداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده الحمد لله الذي هدانا لهذا و ماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

أهدي ثمرة جهدي إلى من سهرت الليالي في سبيل راحتي و كانت دائما سر نجاحي

أمي الغالية

إلى من كان لي عونا و سندا في مصاعب الدنيا

والدي الكريم

إلى من يعتبرون نجاحي نجاحا لهم إخوتي و أخواتي الأعزاء:

عامر ، لخضر ، محمد ، رحيمة ، نصيرة ، و التوأم بدرة و دنيا

إلى أولاد أخواتي :

عبد الحق، حسنى ، آدم

إلى من جمعتني بهم الأقدار و كانوا صحبتي الأخيار صديقاتي العزيزات

إلى أساتذة العلوم السياسية الأفاضل اللذين نوروا دربي و ساهموا في تعليمي

الحمد لله الذي وبنعمته تتم الصالحات

التشكرات

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم و المعرفة و أعانني على أداء

هذا الواجب و وفقني إلى إنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو

من بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهته من صعوبات

و أخص بالذكر : الأستاذ المشرف : "حسين قوادرة"

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لي

في إتمام هذا العمل .

الملخص:

إن العولمة هي نمط اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي بنموذج غربي متطور خرج بتجربته من حدوده إلى عولمة الآخر. فالعولمة مدعومة بالتطور التقني الذي يسهل كثيرا مهمة تدفق المعلومات وانتشار السياسات حول العالم، وللدول النامية نصيب كبير من تفاعلات العولمة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مفهوم العولمة وأبعادها وآلياتها المختلفة، وكذلك الكشف عن مفهوم التنمية والنظريات المفسرة لها ومؤشراتها، ثم تسليط الضوء عن آثار العولمة على العملية التنموية في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبعد توضيح الإطار المفاهيمي للعولمة والتنمية، نستعرض واقع التنمية في دول العالم الثالث وانعكاسات العولمة على واقع التنمية في هذه الدول على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن خلال معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالعولمة وإشكالية التنمية في دول العالم الثالث يتم التوصل إلى أن الدول النامية تتفاعل وبشكل سلبي عمقت تبعية هذه الدول للغرب، وفاقمت من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي تشكل تحديات جسيمة أمام دول الجنوب وهذه التحديات والمخاطر تتفاوت بين مخاطر اقتصادية وأخرى اجتماعية ثقافية وثالثة سياسية وكلها ترتبط بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية تنميط العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته بشكل أحادي بما يتناسب ومصالحها وغاياتها، مما يستوجب وضع إستراتيجية من طرف دول العالم الثالث لمواجهة هذه التحديات وإحداث تنمية حقيقية في جميع المستويات.

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الاول:الاطار المفاهيمي للعولمة والتنمية

- **المبحث الاول: ماهية العولمة**

المطلب الاول: نشأة وتطور مفهوم العولمة

المطلب الثاني: مفهوم العولمة

المطلب الثالث: أبعاد العولمة

المطلب الرابع: آليات العولمة

- **المبحث الثاني:ماهية التنمية**

المطلب الاول: نشأة وتطور مفهوم التنمية

المطلب الثاني: تعريف التنمية

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لمفهوم التنمية

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية

- **المبحث الثالث:تأثير العولمة على العملية التنموية**

المطلب الاول: تأثير العولمة على البنى الإقتصادية

المطلب الثاني: تأثير العولمة على البنى الإجتماعية والثقافية

المطلب الثالث: تأثير العولمة على البنى السياسية

الفصل الثاني: واقع التنمية في دول العالم الثالث في ظل العولمة

- **المبحث الاول: واقع التنمية في دول العالم الثالث**

المطلب الاول: خصائص دول العالم الثالث

المطلب الثاني: عوامل التخلف في دول العالم الثالث

المطلب الثالث: معوقات التنمية في دول العالم الثالث

- **المبحث الثاني: انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث**

المطلب الاول: الآثار الايجابية للعولمة في تفعيل التنمية

المطلب الثاني: الآثار السلبية للعولمة في عرقلة مسار التنمية

- **المبحث الثالث:واقع التنمية في الجزائر في ظل العولمة**

المطلب الأول: مؤشرات التنمية في الجزائر في ظل العولمة

المطلب الثاني: التحديات التنموية في الجزائر في ظل العولمة

الخاتمة


مقدمة

مقدمة:

تعتبر التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين مداخلها وأساليبها وكيفية حدوثها، وتتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، حيث حظيت قضايا التخلف والتنمية باهتمام متعاظم في البلاد النامية منذ حصولها على الاستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولقد التزمت أغلب حكومات الدول النامية منذ ذلك الحين بالمنهج التنموي، وأخذت في تطبيق سياسات واستراتيجيات، ومداخل وأساليب متعددة للقضاء على التخلف بأبعاده المختلفة، وتحقيق التنمية كهدف منشود، إلا أنها بالرغم من مرور السنوات لا تزال تعاني من أعراض التخلف ومظاهره، ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعوبها.

وعلى الرغم من توجه المجتمع الإنساني في عصرنا الحاضر إلى العولمة بحيث أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ، ذات حضارة واحدة، بالإضافة إلى التغييرات السريعة والحادة، وما أفرزته من ثورات عملية وتكنولوجية عديدة يتمثل أبرزه في ثورة المعلومات، وثورة الاتصالات، وثورة الالكترونيات...الخ، إلا أن هناك حقيقة لاتزال قائمة وهي أن الدول المتقدمة تسير بخطى واسعة نحو مزيد من التقدم، باعتبارها تساهم بإيجابية وفعالية في حدوث الثورة العلمية والتكنولوجية والاستفادة من عوائدها، بينما الدول النامية مازالت تعاني من آثار التخلف وتحاول بسعي جاد تلمس بعض السبل والمسارات لتحقيق التنمية، وبذلك يمكن اعتبارها بمثابة متابع أو مشاهد فقط لهذه الثورات العلمية والتكنولوجية، ودون مساهمة فعلية تذكر في حدوثها، فضلا عن محدودية الاستفادة من عوائدها، إلا في الاستخدام الاستهلاكي لبعض منجزاتها فقط.

1- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول مفهوم العولمة، التي بدأت تداعياتها في أوائل تسعينات القرن الماضي، بالتزامن مع سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث برزت آثارها في كل مناحي الحياة الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية، وتمدد نشاطها في كل العالم، حيث تأثرت بها البلدان المختلفة بخاصة بلدان العالم الثالث، و أصبحت جزءا رئيسيا من شخصيتها و توجهاتها. بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا كالتالي:

ما مدى تأثير نسق العولمة على المسار التنموي في دول العالم الثالث؟

2- الدراسات السابقة:

لقد تناول موضوع العولمة وإشكالية التنمية في دول العالم الثالث من قبل باحثين سابقين، وتمثلت هذه الدراسات على سبيل المثال في:

- كتاب، نور الدين الحامد والمعنون: "آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية"، سعت الدراسة إلى تتبع قراءة تاريخية للعولمة، وتتبع التعاريف المختلفة لهذا المفهوم، ومحاولة تحديد خصائصها وآثارها الإيجابية والسلبية، ولعل من أخطر آثارها أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، أو من حيث وسائل العلاج وذلك من طرف الدول الدائنة والمؤسسات الدولية، أو من طرف الدول المدينة.

- كتاب، قاسم عجاج والمعنون: "العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين"، تناول فيه المؤلف التتبع التاريخي للعولمة وتقديم مختلف تعريفاتها عبر الأدبيات التي تتطرق للموضوع، واستطاع الباحث إبراز الخصوصية الأساسية للعولمة وتعريفها كمسار وديناميكية تركيبية تاريخية تحديثية وهي عملية لا تزال مستمرة في تطورها واكتمالها، والولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت المحرك الأساسي لمسار العولمة حاليا فإن تكثيف شبكة الاتصالات والتبادلات العالمية في التصعيد من حدة المنافسة في مختلف ميادين نشاط العولمة(عولمة اقتصادية، وعولمة سياسية وتقنية وعلمية...) توجه النظام العالمي نحو التعددية القطبية.

- كتاب، صبحي محمد قنوص والمعنون: "أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث"، حاول المؤلف دراسة ظاهرة التخلف والتنمية واعتبر أن الاهتمام المتزايد بمشكلات العالم الثالث من قبل البلدان الرأسمالية و المنظمات الدولية، تهدف في واقع الأمر إلى إكساب بلدان العالم الثالث صفة المتخلفة وتضمينه بهذا المفهوم يراد أن يكون تعبيرا جوهريا للنمطية السائدة في هذه البلدان، في الوقت الذي يؤكدون فيه أن مفهوم التقدم هو الصفة الجوهرية للبلدان المتقدمة، ولقد حاول المؤلف التأكيد على أنه

لايمكن لبلدان العالم الثالث أن تخرج من واقع التخلف والتبعية إلا من خلال إعادة النظر في بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية باعتماد ثورة اجتماعية ذاتية.

وفي محاولة لتجاوز الجوانب التي أغفلتها تلك الدراسات السابقة، حيث ركزت على جانب معين وأغفلت الجوانب الأخرى، وإثراء لهذا الحقل فقد جاءت دراستنا هذه لتتناول موضوع العولمة وإشكالية التنمية في دول العالم الثالث، حيث نركز في البداية على دراسة ظاهرتي العولمة والتنمية دراسة مفاهيمية، لنحاول في الفصل الثاني إبراز واقع التنمية في دول العالم الثالث، ثم نقف على انعكاسات ظاهرة العولمة على النسق التنموي لهذه الدول على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3- تساؤلات الدراسة:

تتمحور الدراسة حول عدة أسئلة رئيسية أهمها:

- مالمقصود بالعولمة؟ وفيما تتمثل أبعادها وآلياتها؟ ومالمقصود بالتنمية؟ وفيما تتمثل مؤشراتها؟ وماهي الآثار الناجمة عن ظاهرة العولمة على العملية التنموية للدول؟

- ماهو واقع التنمية في دول العالم الثالث؟ وفيما تتمثل انعكاسات العولمة الايجابية والسلبية على مسار التنمية في دول العالم الثالث؟

4- أهمية وأهداف الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عملية وأخرى علمية

أ- الاعتبارات العملية: تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل موضوع العولمة من زواياها المختلفة وانعكاس ذلك على العملية التنموية في دول العالم الثالث. حيث تتعامل الدراسة مع دول العالم الثالث كوحدة واحدة لتشابه ظروفه ومدى تأثره بمفاعيل العولمة. وإن كان هناك اختلافات فهي بالقطع ليست جوهرية وإنما سيتم الحديث عنها من خلال الدراسة.

ب- الاعتبارات العلمية:

دراسة موضوع العولمة وإمكانياتها ودورها في التأثير على النسق التنموي لدول العالم الثالث.

هذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية لموضوع العولمة والتنمية في دول العالم الثالث.

أما أهداف الدراسة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم العولمة والتنمية والآثار الناجمة عن ظاهرة العولمة على العملية التنموية.

- تسليط الضوء على واقع التنمية وانعكاسات العولمة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول العالم الثالث.

5- فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية المطروحة من خلال اختيار الفرضيات التالية:

- فاقمت تفاعلات العولمة من فقدان دول العالم الثالث لاستقلالية قرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهيمنة الرأسمالية الغربية ومن يمثلها من دول ومنظمات.

- تمر دول العالم الثالث بمأزق تنموي بسبب تفاعلات العولمة مما حدا بها لتخطو خطوات إصلاحية محدودة يمكن اعتبارها محاولة تنموية لإدارة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6- منهج الدراسة:

تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** باعتباره موائما لطبيعة الموضوع. كما تم اللجوء إلى **المنهج التاريخي** عند الحديث عن تطور مفهوم العولمة والتنمية. بالإضافة إلى **المنهج الإحصائي** وذلك باستخدام الطرق الرقمية لمعالجة البيانات لتوضيح واقع التنمية في دول العالم الثالث في ظل العولمة في الفصل الثاني.

7- صعوبات الدراسة:

كان أبرز الصعوبات التي واجهتنا في تقديم هذه الدراسة مايلي:

- ضيق الوقت.
- صعوبة الترجمة.

8- هيكل البحث ومحتوياته:

يتضمن البحث فصلين أساسيين؛ يعتبر الفصل الأول منها فصلا تمهيديا للموضوع بعنوان الإطار المفاهيمي للعولمة والتنمية تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، ضم المبحث الأول ماهية العولمة واشتمل على نشأتها ومفهومها وأبعاده وأخيرا آلياتها. أما المبحث الثاني من هذا الفصل تضمن ماهية التنمية فقد اشتمل على نشأتها ومفهومها والنظريات المفسرة لها وأخيرا مؤشراتها. وتلا ذلك المبحث الثالث تضمن تأثير العولمة على العملية التنموية سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية.

ثم يلي بعد ذلك الفصل الثاني الذي سيعرض واقع التنمية في دول العالم الثالث في ظل العولمة، فقد تم التطرق إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ تضمن المبحث الأول واقع التنمية في دول العالم الثالث وتم التحدث عن خصائص دول العالم الثالث يليها عوامل التخلف في دول العالم الثالث وأخيرا معوقات التنمية في دول العالم الثالث. أما المبحث الثاني اشتمل على انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث الايجابية منها والسلبية. وتلا ذلك المبحث الثالث تضمن واقع التنمية في الجزائر في ظل العولمة واشتمل على مؤشرات وتحديات التنمية في الجزائر في ظل العولمة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للعولمة و التنمية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة والتنمية

يعتبر التحديد العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة، الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية وتمهد الطريق أمام الباحث لفهم الموضوعات،لذا كان من الضروري التعرض إلى تحديد كل من مفهومي العولمة والتنمية، خاصة أنه قد أجمع الكثير على أن العولمة لها آثار على العملية التنموية للدول.

المبحث الأول: ماهية العولمة

تسعى الدراسة في هذا المبحث إلى محاولة تحديد ماهية العولمة من خلال تتبع نشأتها وتطورها كمفهوم وتعريفها وتحديد خصائصها إضافة إلى تحديد أبعادها وآلياتها.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم العولمة

إن للعولمة تاريخا ضاربا في القدم، ولكن لم يحظى مفهومها بالذيوع والإنتشار والإزدهار إلا في أواخر القرن الماضي، في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية وتطور وسائل الاتصال وظهور الشبكة الشابكة "الانترنت" بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود . ولكن إذا أردنا ذكر مراحل تطور العولمة تاريخيا، فيمكن القول : إن العولمة – حسب نموذج رونالد روبرتسون– قد مرت بخمس مراحل، هي:

المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية، استمرت في أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر؛ التي شهدت النمو الأولي للجماعات القومية، وتعمق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، ونظرية مركزية الشمس بالنسبة إلى العالم، ونشأة الجغرافية الحديثة، وانتشار التقويم الغريغوري.[1]

[1]- نور الدين الحامد،**آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية**، (عمان:دار مجدلاوي للنشر،2003)، 11.

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء، وكانت في أوربا منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وتتسم بالتحول الجذري نحو فكرة الدولة المتجانسة الواحدة، وتبلور مفاهيم عن العلاقــات الدولية، ووضع مقاييس للأفراد كمواطنين، ونشأة تصور أوضح عن الإنسان

والزيادة الهائلة فــي عدد المؤسسات والهيئات المختصة بالنظم والاتصال الدولي وعبر القومي وظهــور مــشكلة قبــول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وطرح قضية النزعتين القومية والدولية[2].

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق ، استمرت من سبعينيات القــرن الثــامن عــشر حتــى أواســط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية عن "الصورة المثلــى" لمجتمــع دولــي"مقبول"، ضم بعض المجتمعات غير الأوربية إلى "المجتمع الدولي"، وظهور الصيغة الدولية ومحاولة تطبيق أفكار عن الإنسانية، وزيادة هائلة في عدد أنماط الاتصال العالمي وســرعتها، ونمــو صــور التنافس العالمي (الألعاب الأوليمبية، وجائزة نوبل) وتطبيق الوقت العالمي، والانتشار شبه العــالمي للتقويم الغريغوري، والحرب العالمية الأولى، وتأسيس عصبة الأمم.[3]

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، شهدت صراعاً على الهيمنة العالمية، واستمرت من عشرينيات القرن العشرين حتى أواسط الستينيات منه . ومن ملامحها، نشوب الجدل حول المــصطلحات الهــشة لعملية العولمة؛ التي ظهرت في أواخر مرحلة الانطلاق ونشوب صراعات دولية حول أساليب الحياة والجدل حول طبيعة الإنسانية ومستقبلها بعد ظهور القنبلة الذرية، وتأسيس الأمم المتحدة[4].

المرحلة الخامسة: انتشار المفهوم، وهي المرحلة التي امتدت منذ بداية السبعينات من القرن الماضي إلى الوقت الحاضر،حيث تزايد التوجه للعولمة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز

---

[2]- المرجع السابق، 11.

[3]- المرجع السابق، 19.

[4]- عبد العزيز المنصور،"العولمة والخيارات العربية المستقبلية،" **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، عدد2 (2009): 565 .

المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى المنظمات الدولية من أجل إدارة القضايا العالمية[5].

المطلب الثاني: مفهوم العولمة

لقد تعددت واختلفت تعاريف العولمة كما أنه تعددت خصائصه،وسيتم التطرق إلى ذلك في الآتي:

أولا: تعريف العولمة:

إن الاهتمام بالعولمة وانتشار الكتابات المعنية بدراستها أدَى إلى تنوع التعريفات التي قدمت لها، وفيما يلي استعراض للاتجاهات الرئيسية السائدة بصدد تعريف العولمة:

1-العولمة مرحلة تاريخية: تعتبر العولمة حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار فكري، وعلى ذلك فالعولمة هي المرحلة التي تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية، و مصطلح العولمة مثله مثل مصطلح الحرب الباردة الذي سبقه يؤدي دوره كحد زمني لوضوح سياق تحدث فيه أحداث[6].

2-العولمة مجموعة ظواهر اقتصادية: يركز هذا التعريف على العولمة، باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية تتضمن تحرير الأسواق، الخوصصة، انسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، وهذه الأنشطة إذ كانت ليست جديدة بالمعنى التاريخي، غير أنها تزايدت بصورة غير مسبوقة، وهو الأمر الذي أعطى لهذه الأنشطة دلالة تشير إليها العولمة[7].

3-العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية: وفق هذا الاتجاه، فإن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الحقبة

---

[5]- ثامر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر،2004)، 19.

[6]- السيد يسين،**الحوار الحضاري في عصر العولمة**، ط2، (مصر:دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2002)، 241.

[7]- المرجع السابق، 242.

كرَست التفوق الأمريكي سواء على مستوى القدرات التكنولوجية، أو على مستوى المؤسسات والنظم، أوعلى الطريقة الأمريكية، ولعل خير مايعبر على هذا الاتجاه مقولات المفكر "فوكاياما"

في كتابه"نهاية التاريخ"، حيث اعتبر أن سقوط الإتحاد السوفيتي هو انتصار حاسم للقيم الليبرالية[8].

4-العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية: يرى هذا الاتجاه أن العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال إلى مفهوم مابعد المجتمع الصناعي هذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية، كما يهتم هذا الاتجاه أيضا بالعملية التي تتعلق بالمجتمع المدني ودوره في مجال التنمية، وهو مايمثل مجالا للبحث عن تأثير العولمة على أنشطة المنظمات غير الحكومية وعلى مؤسسات المجتمع المدني[9].

ولقد حظي مفهوم العولمة بالعديد من التحديدات والتعريفات المتباينة جوهرا ومضمونا سواء من قبل المفكرين الغربيين أو العرب ومن بين التعاريف نذكر:

- **تعريف جيمس روزنو**: يعرف العولمة على أنها"العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيات وتشمل:إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة"[10].
- **تعريف الباحث فيدن**: يعرف العولمة على أنها"تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية، إنها تغير الحياة اليومية خاصة في الدول النامية من خلال ماتخلفه من نظم وقوة غير قومية"[11].
- **تعريف أنطوني غدنز**: يعرف العولمة على أنها"العملية التي تقوم بتكثيف العلاقات الاجتماعية التي تصدر عن عدد أكبر من الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية معينة، ولكن في الوقت

---

[8]- علاء زهير الرواشدة، **العولمة والمجتمع**، (عمان:دار حامد للنشر،2007)، 19.

[9]- المرجع السابق، 19.

[10]- قاسم عجاج، **العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين**، (عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،د.س.ط)، 271.

[11]- محمد غربي،"تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي،" **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد6 (د.س.ن):22.

نفسه مرتبطون بنظام عالمي أكبر، يربط الوقائع المحلية بالأحداث البعيدة جدا من خلال تأثير الثانية في الأولى وبالعكس"[12].

- **تعريف حميد النداوي**: يعرف العولمة على أنها:"هي عبارة عن متغير يشمل جميع نواحي الحياة، لم يشهد التاريخ له مثيلا، ذلك أنه يشمل تغييرات جذرية في الاقتصاد، والسياسة والثقافة، والاجتماع والتكنولوجيا، هدفها تهيئة الأجواء لمرحلة اقتصادية جديدة، تتميز بعدد من الأنماط والأشكال "[13].
- **تعريف برهان غليون**: يعرف العولمة على أنها:"ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا"[14].

كما رأينا أن تعريفات العولمة متنوعة وتختلف من باحث إلى آخر، ومن مفكر إلى آخر ولكن تجمع بينهم جميعاً أفكار مشتركة وقواسم محددة أهمها[15]:

-تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية، وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم

- تسارع وتيرة الاتصال الدولي وتقدم وسائله مما سهل انتقال كل ما يراد نقله .

-يتفق معظم الباحثين على أن الهدف من العولمة هو هيمنة دول المركز القوية، وفرض أفكارها على دول الأطراف الضعيفة

- تراجع قيمة الحدود السياسية وتآكل دور الدولة القومية، وانتهاء هيمنتها السياسية والاقتصادية، وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة.

---

[12]- أسعد طارش عبد الرضا،"الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث،" **مجلة دراسات دولية**، عدد 43(د.س.ن):100.

[13]- أشرف غالب أبو صالحة،"**تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي** 2011/1991"(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011)، 32.

[14]- عجاج، العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين،272.

[15]- المنصور، "العولمة والخيارات العربية المستقبلية،"563 .

-قيام نظام العولمة على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للـــدول والـــشعوب، لأن العولمة تصنع بآلياتها الميزات والخصائص والأجور التي تنسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

ثانيا: خصائص العولمة

إن تتبع التعاريف المختلفة لمفهوم العولمة يكشف لنا عن الكثير من الخصائص الرئيسية لها والتي من أهمها[16]:

- أنها شديدة التعقيد منذ أن ظهرت العولمة في بداية التسعينات وإلى الآن لم يصل المفكرون لتعريف موحد وثابت نظرا للتعقيد التي تتسم به وعدم وضوحها.
- إن علاقاتها المتشابكة بدرجة كبيرة تجعلها غير واضحة حيث أن العولمة بطبيعتها تشمل العديد من المتغيرات تربط بينها علاقات متشعبة، ولذلك فهي بحق ظاهرة غير واضحة المعالم.
- أنها كثيرة التناقضات، فهناك تعريفات للعولمة على أنها هدف الإنسانية في سعيها التاريخي نحو التنمية والتقدم والرخاء، وهناك على النقيض من يقول أن العولمة هي والوسيلة الرسمية للأغنياء لكي يزدادو قوة وإلهاء للفقراء حتى لا يقوموا بعمل مظاهرات أو ثورات تغي من طبيعة النظام.
- أنها تعتمد بالدرجة الأولى على لتطور التكنولوجي والاتصالي، لقد ساهمت التطورات التكنولوجية في الإسراع بظهور العولمة ووضوح معالمها وعناصرها، وقد عزز ذلك وسائل الاتصال التي سهلت الحركة الاتصالية بين الأفراد وبين الدول.

المطلب الثالث: أبعاد العولمة

تتجلى أبعاد العولمة في أربعة أبعاد متمايزة وهي غير مستقلة أومنقطعة الصلة عن المجالات الأخرى، وتتمثل هذه الأبعاد في:

- **البعد الاقتصادي**: وتعني العولمة الاقتصادية وسائل الإنتاج، وتعاظم دور القطاع الخاص واقتصاديات السوق، وسيادة السوق عالميا، والانفتاح التجاري وإلغاء القيود التجارية، وتوفي ر فرص للتبادل التجاري عبر الحدود، مع إلغاء الحماية الجمركية، مما يوجب بإلغاء الدولة أو تعديل شكلها. ويبدو ذلك واضحا في أنشطة التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات العملاقة

[16]- منى عطية خزام خليل،**العولمة والسياسة الاجتماعية**، (عمان:المكتب الجامعي الحديث،2010)، 168.

متعددة القوميات، بالإضافة المؤسسات الاقتصادية والمالية كالبنك الدولي، وصدوق النقد الدولي[17].

- **البعد السياسي**: ويشمل البعد السياسي في تدمير قوة الدول والقوميات والشعوب وانحسار السياسات الوطنية وتفكيك القوى السياسية. وتبدو العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد، وتدعو إلى إقامة نظام جديد، تشمل على ثلاث جوانب هي:

1. الديمقراطية، فهي تسعى إلى سقوط النظم الشمولية.
2. احترام حقوق الإنسان.
3. اعتماد التعددية الحزبية.
4. التزام حقوق القانون الدولي، وأحكامه في مجالات العلاقات السياسية بين الدول[18].

- **البعد الثقافي**: ويهتم البعد الثقافي بالقيم الرمزية من لغة وعادات وأفكار التفكير، وانتقالها من الهوية الخصوصية الإقليمية إلى مجتمع آخر وتجاوزها ماوراء الحدود، وتوجيه الأفكار والقيم بين مختلف شعوب العالم، بوســائل سياســية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة . وذلك، من خلال الاختراق الثقافي واســتعمار العقــول واحتــواء الخبرات، وربط المثقفين بدائرة محدودة تدور في فلك الدولة التي تهيمن ثقافياً[19].

وفي ضوء ذلك تنزع العولمة إلى الترابط والتداخل و التعاون بين جميع دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيرها، بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة، لأن حريتها في التصرف مقيدة أو ناقصة في ظل هذا النظام الجديد ولذا يمكن وصفها بالتبعية العالمية[20].

[17]- حسين عبد الحميد رشوان، **العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،2005)، 29.

[18]- المرجع السابق، 30.

[19]- المنصور، "العولمة والخيارات العربية المستقبلية،" 568.

[20]- رشوان، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، 31.

المطلب الرابع: آليات العولمة

للعولمة آليات متعددة تتحرك من خلالها لترتيب الظروف التي تساعد على إنجاح أهداف إستراتيجيات العولمة، ولعل من بين أبرز هذه الآليات هي:

1- الشركات متعددة الجنسيات:

هي المؤسسة التي تتميز بكب حجمها وسيطرتها على مصادر مادية وغير مادية، وتعمل في أكثر من دولتين معبرة عن التوسع المتخطي للحدود القومية للرأسمالية المعاصرة، التي تعكس لنل تفوقها في مجالين هما المعرفة التكنولوجية والتسويقية مع طابعها الاحتكاري، المتمثل في امتلاكها لرؤوس الأموال والمهارات الإدارية والتكنولوجية المتقدمة، التي تمكنها من فرض أسعار اختيارية تعكس سيطرتها على شركاتها العاملة في بلدان أخرى، وتسهم في الإنتاج

الدولي، ولذلك فإن نشاطها لا يقتصر على التصدير ومنح تراخيص العمل فقط. وفي حالة العولمة فإن هذه الشركات هي فاعل مركزي تكرسها وتمأسس لها على مستوى الخطاب والممارسة، ولقد اتخذت العولمة من هذه الشركات أداة لتنفيذ السياسات الاقتصادية الرأسمالية[21].

2- منظمة التجارة الدولية(الغات):

يمكننا اعتبارها المنظمة الوريثة لمنظمة (الغات) تمت المصدقة عليها في الأوروغواي من ديسمبر 1993 بواسطة 124 دولة من دول العالم ونوقشت في مراكش 1994 وأقرت بصيغة نهائية في جانفي 1995. ويمكننا الإشارة إلى بعض أهداف عولمة التجارة من خلال تحليل بعض البيانات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية:

- إلغاء الحواجز والقيود أو تخفيضها إلى أقل درجة ومنها القيود الجمركية والتعاريف.
- تحرير التجارة بمعنى سيادة قوانين السوق ومنها قوانين العرض والطلب وإلغاء تدخل الدولة سواء بالتخطيط أو إنشاء شركات عامة.
- خصخصة الاقتصاد بمعنى قيادة القطاع الخاص، وإلغاء أوتحجيم القطاع العام.

[21]- نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، (عمان:دار جهينة للنشر،2008)، 55-65.

- الموافقة على حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والأشخاص عبر حدود القطرية.
- الشفافية في المعلومات وعدم حجب المعطيات فيما يتعلق بحرية التجارة في الأسهم والعملات.
- التكامل في الصناعة والزراعة وتقسيم الأعمال وقيام الصناعة والمنافسة الأكثر جودة والأقل تكلفة، واستيراد الأقل تكلفة والأكثر جودة، وعدم حماية السلع المحلية[22].

3- صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للتنمية والإعمار:

نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة لشئون النقد والمال الذي عقد في "بريتون وودز" "Woods Bretton" في جويلية 1944. خلال عقد الثمانينيات، حملت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ريغان، وبريطانيا بقيادة تاتشر لواء السوق الحرة وتم طرحها كايدولوجيا. وهنا تعقدت مهام صندوق النقد والبنك الدوليين، ليصبحا اليد الضاغطة على الدول الفقيرة لنشر هذه الايدولوجيا. وغالبا ما تكون هذه الدول في أمس الحاجة إلى قروض وضمانات المؤسستين .تخطت مهام البنك الدولي في ذلك الوقت مجرد الإقراض لتنفيذ مشروعات (مثل شق الطرق وإقامة السدود) إلى تقديم "قروض لتكيف الهيكلي" التي لا يمكن أن تحصل عليها الدول إلا في حال موافقة صندوق النقد الدولي.

تأتي هذه الموافقة بمرافقة لائحة من الشروط يفرضها الصندوق على البلد المعني[23].

[22]- المرجع السابق، 67-70.

[23]- فوز نايف عمر ريحان،"**العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي** 2006/1990"(مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، 2007/2006)، 22،23.

المبحث الثاني: ماهية التنمية

في هذا المبحث سوف يتم تتبع نشأة وتطور مفهوم التنمية وتعريفها بالإضافة للتطرق إلى النظريات المفسرة لهذا المفهوم، وتحديد مؤشراته.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية

لقد تغير مفهوم التنمية عبر مراحل مختلفة، من مفهوم يعتمد على معدل النمو إلى مفهوم أكثر شمولا يشير إلى التنمية بشكل أوسع:

وقد استند المفهوم التقليدي للتنمية إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية، وهي التي ترتكز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية،[24] ويرجع ذلك كل من "هارود ودومار"، ثم يأتي بعد ذلك "روستو" الذي أوضح بشكل صريح أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، ويرى روستو أن المجتمعات المتخلفة تمر خلال عملية النمو بخمس مراحل وهي(المرحلة التقليدية مرحلة التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج الاقتصادي، ومرحلة الاستهلاك الوفير) وبذلك يدخل الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ولقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة، وطبقته خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتبنت المفهوم رغم اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية، لكن ذلك لم يخدم التوجهات التنموية في تلك الدول، الأمر الذي أدى بالفكر الاقتصادي إلى الاهتمام المتجدد بأبعاد التنمية. وقد ظهرت في السبعينات من القرن الماضي اقتراحات تركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وعلى ضرورة أن تكون استراتيجيات التنمية الشاملة لاتقتصر على الجوانب المادية فقط إنما تتضمن بالقدر نفسها للجوانب الاجتماعية وخاصة

24-deepak nayyar, "development through globalization , " world institute for economics research (summer 2006) No.29: 7.

العنصر البشري وضرورة إدماجه في مفهوم التنمية الاقتصادية، وأشغلت ذلك الاجتهادات فكرة جديدة فيما يسمى"البحث عن إستراتيجيات التنمية البديلة"[25].

ولقد تطور مفهوم التنمية خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبرزت مفاهيم أخرى للتنمية حددت أهم أوصافها ومحدداتها وهي:

- مفهوم التنمية البشرية
- مفهوم التنمية المستدامة
- مفهوم التنمية المستقلة
- الإطار الشامل للتنمية الذي طرحه البنك الدول عام 1999

1- مفهوم التنمية البشرية: قد برز مفهوم التنمية البشرية مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 ولقد تم تعريفه كما يلي:"التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، ويقوم هذا المفهوم على ثلاث عناصر أساسية:

- الحياة الطويلة الخالية من العلل(ويعبر عنها بمؤشر العمر المرتقب عن الولادة)
- اكتساب المعرفة(يعبر عنها بمؤشر نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة)
- التمتع بمعيشة كريمة(يعبر عمها بمؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي)[26]

2- مفهوم التنمية المستدامة: تركز على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وتعرف بأنها:" تلك التنمية التي يديم إستمراريتها الناس أو السكان"[27].

3- التنمية المستقلة: برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات، ويعتبر "بول باران" رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في

[25]- عبداللطيف مصيطفي و عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، (بيروت: مكتبة حسن العصرية،2014)، 17.

[26]- مراد ناصر،"التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر،" **مجلة التواصل**، عدد 26(2010):133.

[27]- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (عمان: دار صفاء للنشر،2007)، 23.

تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير"الاقتصاد السياسي للتنمية"، وحاول الكثير من الاقتصاديين تطوير تحليل باران لتحديد مفهوم التنمية المستقلة وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي، وعلى أن التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه، وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية، وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة عملية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية الأزمة لذلك[28].

4- **الإطار الشامل للتنمية**: في عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية وتعتبر كطرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويتكامل في هذا الإطار الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، ويتلخص المفهوم الجديد في الآتي:

- اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم.
- التنمية تسعى إلى تخفيض المعاناة من المرض والفقر وتحسين نوعية الحياة.
- التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات تحكم أكبر[29].

المطلب الثاني: تعريف التنمية

لقد تباينت الآراء حول مفهوم وتطبيقات التنمية، بفعل الخلافات الإيديولوجية التي تتبع خيارات اقتصادية واجتماعية وسياسة.

بدأ ظهور التنمية في علم الاقتصاد فقد عرفها الدكتور الكردي "أنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في نوعية وحجم الموارد المادية

---

[28]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، (عمان:دار وائل للنشر،2007)، 129.
[29]- المرجع السابق، 130.

والبشرية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع".[30]

وتعرف أيضا التنمية بأنها "عملية مقصودة لتحقيق زيادة تراكمية وإحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات، تعنى بالإنتاج ويتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي"[31].

وفي ستينات القرن الماضي انتقل مفهوم التنمية ليشمل علم السياسة وليظهر كحقل مستقل عن علم الاقتصاد. حيث يرى لوسيان أن التنمية السياسية تجسد مفهوم الدولة أو الحكومة القومية وتشمل تنظيم الحياة السياسية وأداء الوظائف وفق مستوى السلوك الدولي المعاصر وهذا يعني بناء المؤسسات الدستورية وإستبدال السياسة القبلية والإقليمية و الإمبراطورية أو الاستعمارية بسياسة مايسمى" بالدول القومية" وفق النظام السياسي العالمي.[32]

وتعني التنمية السياسية " بالتعبئة الجماهيرية والمشاركة السياسة ورفع مستوى الوعي و الانصهار السياسي والانسجام والولاء لحكومة واحدة وهذا يوفر الاستقرار السياسي لتحقيق جوانب التنمية المختلفة".[33]

ليتطور لاحقا مفهوم التنمية ويرتبط بالعديد من حقول العلم والمعرفة، فظهر مايعرف بالتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة ظاهرة الفقر المطلق وتحقيق تخفيض متواصل في عدد العاطلين عن العمل مع التقليص المستمر ي الفجوة الداخلة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتبني

[30]- فارس فائق ظاهر،" دراسة تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين،"
http://blog.amin.org

[31]- نورة العجلان،"أبعاد ومؤشرات التنمية،"
Httpwwwlahonline.com

[32]- عبد الله عبد الكريم السالم، "**رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة و إمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة**" (ورقة قدمت في مؤتمر حول: دور المدير العربي في الإبداع والتميز"، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، قسم الإدارة العامة، 27-29 نوفمبر 2004)، 248.

[33]- المرجع السابق، 248.

مايطلق عليه بإستراتيجية(تلبية الحاجات الأساسية) والتي من أهم أهدافها ضرورة توفير القدر المعقول من مأكل ومشرب وملبس وتعليم أساسي وعناية صحية.[34]

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها"تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو إنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة"[35].

كما وتعرف التنمية الاجتماعية أنها "التغير الموجه الذي تلعب فيه الإرادة الواعية دورا جوهريا وهي تغير اجتماعي إرادي ومقصود، للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى أحسن ينبغي أن يكون عليها"[36].

واستحدث مفهوم التنمية البشرية التي تهدف إلى دعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.وحسب sen هي" توسيع لحرية البشر و استحقاقاتهم بشكل عام".[37]

وفي ضوء ماسبق يمكن تبني تعريف إجرائي للتنمية باعتبارها"عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"[38].

---

[34]- فيصل بوطيبة،"**العائد من التعليم في الجزائر**"(مذكرة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2009)، 27.

[35]- عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**،(الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر،2009)، 117.

[36]- عبد السلام عبد اللاوي،"**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**"(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010/2009)، 52.

[37]- بوطيبة، "العائد من التعليم في الجزائر"، 28.

[38]- عبد اللطيف مصيطفي وعبد الرحمان بن سانية، "**انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**"(ورقة قدمت الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، قسم العلوم الاقتصادية، 23-24 فيفري2011)، 4.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لمفهوم التنمية

تعددت نظريات دراسة و تفسير مفهوم التنمية وفقا لاتجاهات المتخصصين و المفكرين و المهتمين بهذا المجال ، و بالتالي ظهرت نظريات أساسية تحاول كل منها معالجة هذا الواقع من وجهة نظر مفكريها ، و سوف يتم الإشارة لأهم هذه النظريات فيما يلي :

- **نظريات التنمية الاقتصادية**: تتمثل في:

1- نظرية التحديث: لقد اعتمد المهتمون و المختصون بالتنمية و بخاصة نظرية التحديث في صياغة نظرياتهم على مساهمات علماء الاجتماع الكلاسيكيين التي ميزت بين التقليد و الحداثة و في

مقدمتهم "دور كايم" و "فيبر" و ذلك من خلال التركيز على أن التحول من العلاقات الاقتصادية البسيطة و المحدودة للمجتمع التقليدي (البدائي) إلى المؤسسات الاقتصادية التجديدية و المعقدة للمجتمع الحديث ، يعتمد أساسا على تغيير مسبق في قيم و مواقف و أعراف الناس،إضافة إلى ذلك فقد أكد أصحاب هذا النموذج على أنه لا يمكن إحداث أي تنمية بمجتمعات العالم النامي كما لا يمكن أن تصل هذه المجتمعات إلى مصاف المجتمعات الحديثة والعصرية، إلا إذا أخذت بنفس السبيل والآليات التي اتخذتها وطبقتها المجتمعات المتقدمة أثناء المراحل المختلفة التي عايشتها[39].

2- نظرية روستو: و تأتي نظرية روستو كأشهر النظريات التاريخية المختصة بالنمو و التي جاءت فيما بعد الحرب العالمية الثانية، واعتبر روستو في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وقد قسم مراحل النمو إلى خمس مراحل كالتالي:

-**مرحلة المجتمع التقليدي** : تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف .

1- من مظاهرها :

[39]- السعيد فكرون،"**إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية**"(مذكرة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ،جامعة قسنطينة، 2004/2003)، 122.

سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول – أي ما قبل التاريخ- -سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد ذو الاكتفاء الذاتي، تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات، تفشي الإقطاع انخفاض الإنتاجية، ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهي المرحلة الثانية من مراحل النمو عند "روستو." من مظاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي: فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به (قد تكون نخب ثورية أو وطنية أو استعمارية(

•بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة (و قد انتشر هذا المفهوم بداية في أوروبا ثم و في بدايات القرن العشرين انتشر في إفريقيا و آسيا و قد اتسع نشاطها مع ظهور الكيان الصهيوني عام 1948 م ، و لكن مع مرور الزمن بدأت تنحسر هذه الدعوات للقومية و إن لم تختفي تماما من المجتمعات العربية ، خاصة إن كان مدلولها استعادة الهوية الحضارية الأصلية

بعيدا عن الدلالات السياسية.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

•زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).

•بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.

•بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

•ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات).[40]

- **مرحلة الانطلاق:** وهي المرحلة الثانية والحاسمة في عملية النمو. وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها.

---

[40]- مصيطفي وعبد الرحمان بن سانية، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي" ، 10،11.

من مظاهرها :

- إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع، إنشاء الصناعات الثقيلة، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل، ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% أو أقل إلى أكثر من 10% بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة، بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتياً، تراوح الدخل –حسب روستو- بين 150 و200 دولار سنوياً في ذلك الوقت.

رغم أنها تنطوي على حدوث تقدم ملموس إلا أن المجتمع يبقى متمسكاً بالأساليب الإنتاجية التقليدية .

- **مرحلة النضج :** وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصادياً .

من مظاهرها :

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات)بشكل متوازي، انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع، ارتفاع مستوى الإنتاج المادي، ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات، تقدم المجتمع ونضوجه فكرياً وفنياً

- **مرحلة الاستهلاك الوفير :** وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، تكون الدولة فيها قد بلغت شوطاً كبير في التقدم .

من مظاهرها :

- يعيش سكانها في سعة من العيش، الدخول الفردية مرتفعة جداً، لا تشكل في ظلها الضروريات –الغذاء، السكن، الكساء...- الأهداف الرئيسية للفرد، زيادة الخيارات الاستهلاكية للفرد، زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع، يميل أفرادها إلى حب المغامرة[41].

3- نظرية التنمية المتوازنة: رواد هذه النظرية هم الأمريكيون"بول روزانستن-رودان، رغنار نيركس، و تيبور سيتوفسكي، وآرثر لويس.وترى أن مشكل انطلاق التنمية الاقتصادية يتركز

[41]- المرجع السابق، 12.

في ضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في آن واحد في مختلف القطاعات. إن الفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها الطرح هي التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وعموما ركز أنصار النظرية على أهمية رأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة وتكامل الطلب وأهمية السياسة الادخارية[42].

4- نظرية التنمية غير المتوازنة: عكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية ترى أن عدم التوازن هو المحرك الرئيسي للتغيير، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما حققته المشاريع الأخرى من وفورات خارجية ،إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

1ــ تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

2ــ الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها[43].

- **نظريات التنمية الاجتماعية**: أبرزها مايلي:

1-نظرية التحديث: وتتضمن رؤية أصحاب نظرية التحديث ضرورة أن يقوم كل مجتمع بابتكار أو استيراد مايحتاجه المجتمع من عمليات و أبنية تتيح له فرصة الانتقال من درجة النمو الذي وصل إليها إلى درجة أعلى منها، ويدرج تحت صفة عموميات التحديث الطبقات الاجتماعية، البيروقراطية، منظمات السوق، النقود، الروابط السياسية وما يتعلق بها من قوانين

---

[42]- صليحة مقاوسي وهند جمعوني،"**نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**"(ورقة قدمت في ملتقى دولي حول: الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 2010)، 13.

[43] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (عمان: دار الكرمل للنشر،1997)، 87.

عامة، ومن خلال ذلك التجديد في نسيج المجتمع يمكن لقدرات هذا المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات أعلى.[44]

2- نظرية التبعية(الامبريالية): ظهرت لتدحض نظرية التحديث وتقدم أساسا جديدا لتفسير ظاهرة التخلف في العالم النامي، وتقوم على قضية مفادها أن علاقة التبعية والاستغلال التي تعرض لها العالم النامي من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدي إلى أي شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية. ونظرية التبعية تحاول إبراز تأثير الاستعمار على تخلف المجتمعات النامية التي كانت بمثابة مستعمرات للدول الصناعية المتقدمة (تبعية عسكرية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية) أما بعد أن نالت معظم هذه الدول استقلالها فقد اختلفت أشكال التبعية لتصبح سياسية واقتصادية وثقافية ذات آثار سلبية على مستقبل التنمية في هذه الدول النامية.[45]

- **نظريات التنمية السياسية**: تتمثل نظريات التنمية السياسية في الآتي:

1- نظرية التحديث: تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية والشمول، لان التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده. والسمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك.[46]

2- نظرية الثقافة السياسية: أشهر الباحثين وواضعي مقولات هذه المدرسة "غابرييل آلموند" المنتمي نفسه إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية. واعتبر الثقافة السياسية "هي مجموع

[44] - طلعت مصطفى السروجي و آخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، (حلوان: الناشر مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001)، 91.

[45] - المرجع السابق، 96.

[46] - غسان أبو حسن، "التنمية السياسية النظريات والمفهوم،"
http://www.ibtesamh.com/showthread-t_63565.html

مايملكه من معارف عن النظام السياسي ومشاعر ايجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشان الظواهر والعمليات السياسية"، يعود تاريخ هذه النظرية إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لما قام بع الموند وفيربا في فترة 1958-1963 بتحقيق شمل خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا وألمانيا وايطاليا والمكسيك وهو مايعاب عن هذه النظرية أنها تشمل خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم.[47]

3- **نظرية التنمية الاقتصادية**: يركزون القائلون بهذه النظرية على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع، ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمدين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية، تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية مهتمة بسير الشأن السياسي وأحواله، راغبة أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسؤوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين المنتخبين منهم والمعينين.[48]

من خلال ماتم عرضه نستخلص أنه تعددت النظريات المفسرة لعملية التنموية أو الداعية و المنظمة لها، و بالتأكيد تنوعت الايدولوجيا و المصالح التي صبغت هذه النظريات بصبغتها النهائية ، سواء انعكاس مرحلة تاريخية معينة في حياة المنظر أو مصالح اقتصادية أو سياسية يعمل البعض منها على تجذير التخلف في الدول النامية، و بالتأكيد لا بد أن يدرك القائمون على عملية التنمية أن ما يفسر التنمية و التخلف في مجتمع ما قد لا ينطبق على مجتمع آخر و بالتالي لا بد من قيام دراسات ميدانية تبنى عليها الخطط التنموية و يتم من خلالها التأكد من مدى ملائمة تلك النظرية أو غيرها لهذا المجتمع.

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية

تطرح فكرة التنمية ذاتها القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج.ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة

---

[47]- صالح بلحاج، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"،
http:// www.univ-chlef.dz

[48]- المرجع السابق.

على محاور عدة بدءا من المقاييس الاقتصادية إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.

1- المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد. ويمكن أن تقدم شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي(GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي(GNP) والناتج القومي للفرد(GDP)[49]:

- **الناتج القومي أو المحلي(GNP)**: في البداية اعتبر بأن التنمية إنما مضطردة في الناتج القومي الإجمالي فترة زمنية طويلة.إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار.ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية.

- **الناتج القومي للفرد(GDP)**: أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ماذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئ محدودة من الأغنياء.

2- الحاجات الأساسية: بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقياس دخل الفرد مع مقاربات النمو وتوزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية. فقد تبنى هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم لأول مرة في خطتها الخمسية في 1974، من قبل منظمة العمل الدولية(ILO). ويؤكد هذا المفهوم على

---

[49]- محمد عدنان وديع ،"قياس التنمية و مؤشراتها،"
http:// www.arab.org

ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية. وبذلك أصبح مقياس التنمية وهو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية[50].

3- **المؤشرات الاجتماعية**: تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم. وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار. الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها(MORRIS)، يتكون من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة. ويقيس هذا المؤشر مقدار الانجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان، ويقيس إنجاز البلد في مجال التنمية. والثاني مقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر، وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد، وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية، ويأخذ هذا المقياس ثلاث مؤشرات بنظر الاعتبار وهي توقع الحياة والتعليم ودخل الفرد الحقيقي[51].

[50]- عبدالله موساوي، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة،" **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،** عدد 6(د.س.ن):45.

[51]- القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، 24-26.

المبحث الثالث: تأثير العولمة على العملية التنموية

على قدر التباين في الوسائل والأدوات التي تعتمد عليها العولمة، تتعدد وتتنوع آثارها على العملية التنموية للدول في مختلف المجالات، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يأتي:

المطلب الأول: تأثير العولمة على البنى الاقتصادية

1- تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم ووحدة الأسواق المالية والنقدية وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود[52]، مايعني تعمق المبادلات التجارية عن طريق رفع جميع القيود الكمية وغير الكمية في وجه التجارة الدولية للسلع والخدمات(وذلك عن الاتفاقيات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة) بالإضافة إلى حرية انتقال رأسمال وعوامل الإنتاج الأخرى[53].

2- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية وتزايد سطوة المؤسسات الاقتصادية العالمية من خلال الشركات الكبرى والمؤسسات عبر الدولية، إذ يشهد العالم الآن اتجاها نحو المزيد من التكتلات الاقتصادية وذلك بهدف التكامل الاقتصادي وإيجاد الأسواق الكبيرة، وتحاول العولمة أن تفرض نظام اقتصادي عالمي يقوم على المنافسة الحرة ورفع مستوى البضائع والخدمات والتنافس في مجال التسويق والتجارة العالمية ومحاولة إلغاء دور الدولة في التدخل لتخفيف الأعباء[54].

3- تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات. كان من شأن تنامي قوة الشركات متعددة الجنسيات أن تضاءلت في مواجهتها قوة دول العالم الثالث التي باتت تمثل مصدر نهب لهذه الشركات ولعل أبرز مظاهر استغلال الشركات متعددة الجنسيات لدول العالم الثالث، استغلال العمالة

---

[52]- السيد ياسين،**العالمية والعولمة من منظور علم الإجتماع**، ط2، (مصر:دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2002)، 255.

[53]- رابح خوني ورقية حساني،"**التحول الديمقراطي والعولمة الإقتصادية العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الإقتصادي في دول العالم الثالث**"(ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول: التحول الديمقراطي"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، د.س.ن)، 209.

[54]- رشوان، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، 154.

المحلية والتهرب الضريبي واستغلال مظاهر الفساد خاصة السياسية لتحقيق مصالحها ولو على حساب المصالح العامة لهذه الدول[55].

المطلب الثاني: تأثير العولمة على البنى الاجتماعية والثقافية

1- هيمنة قيم الثقافة الغربية، حيث يشير هذا الأمر إلى نوع من تعميم القيم الغربية(الأمريكية) ومحاولة نشرها على المستوى العالمي ومن الأمثلة على ذلك أن السلع قد تمت عولمتها وبهذا استهدفت العولمة تنميط الأذواق وحتى أساليب الاستهلاك والمعيشة، كما وتعمل العولمة على إثراء الثقافات المحلية وتنميتها من خلال تبادل المعرفة والخبرات، وإدخال مفاهيم جديدة، انطلاقا من أن كل ثقافة تنمو بفضل التلاحم بينها وبين الثقافات الأخرى، وتجاوز الحدود الإقليمية الضيقة إلى مسالك عالمية[56].

2- تكريس الفقر والتخلف، إن نمو العولمة أدى إلى الفقر وإلى انقسام المجتمع على فئتين أغنياء وفقراء إذ لاوجود للطبقة الوسطى، وإن إجراءات الإصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع تطبيقات العولمة، تفضي إلى استقطاب اجتماعي يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، وتضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وهذا يؤثر سلبا في التوافق الاجتماعي ويعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة[57].

3- يعد التقدم التكنولوجي أحد أبرز مظاهر العولمة، فالتطور المهول لوسائل الاتصال والنقل والمعلوماتية، الدور الكبير في الانتقال السريع للمعطيات والأخبار أين يلغي الحدود في كثير من المجالات ويجعل من العالم قرية صغيرة مرتبطة بشبكة معلوماتية واحدة[58].

---

[55]- أحمد عبد العزيز وآخرون،"الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية،" **مجلة الإدارة والاقتصاد**، عدد 85 (2010): 130.

[56]- رشوان، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، 71.

[57]- عبد الرضا، "الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث،" 107.

[58]- شاكر كريم القيسي،"آثار العولمة على الحقوق الثقافية في الدول النامية،"

http://www.dhiqar.net/Art.php?id=32630

المطلب الثالث: تأثير العولمة على البنى السياسية

1- تراجع مبدأ السيادة، ظل مفهوم السيادة لفترة طويلة محاطة بهالة من القدسية تحميه من الانتقاص غير أنه قد لحقه التغير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، حيث تم حدوث تحول من الدولة القومية صاحبة السيادة على إقليمها وسكانها إلى حالة الدولة الشبكية عبر القومية، فالشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية تحدد واقع العالم[59]، ومرد ذلك إلى:

- تآكل السيادة والحدود القومية من خلال الاتفاقيات الدولية والذي تقوده بعض المنظمات الدولية التي تتضمن أحكاما ملزمة لعموم الدول كمنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين[60].
- التركيز على مسألة حقوق الإنسان وخلق مسؤولية دولية، وكفالة الضمانات الدولية التي تمكن من احترامها وعدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية وإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم[61].
- بروز العديد من القضايا والمشكلات ذات الطابع الكوني أي المترابطة على مستوى العالم، والتي يصعب التعامل معها إلا من خلال تضافر جهود الدول والمنظمات الأهلية غير الحكومية وشبكاتها الممتدة، ومن أبرز هذه المشكلات: المشكلات البيئية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الفقر، الأمراض الفتاكة كالإيدز وغيرها، وتتسم هذه المشكلات بأن خطرها يشمل العالم كله ومنها مايهدد استمرار الحياة على كوكب الأرض[62].

2- تراجع قوة الدولة وتضاؤل دورها، فلم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في النسق الدولي بل ظهرت فواعل أخرى تعاظمت أدوارها إلى حد بات يطغى على دور الدولة نفسها[63]، كذلك

---

[59]- رشوان، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، 164.

[60]- محمد سعد أبو عامود، **النظم السياسية في ظل العولمة**، (الاسكندرية:دار الفكر الجامعي،2008)، 85.

[61]- مقدم عبيرات وعبد العزيز الأزهر، "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة،" **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد11 (2007): 217.

[62]- أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، 86.

[63]- ياسين الحاج صالح، "الآثار السياسية للعولمة وإستراتيجية التعامل معها،" http:// www.ahewar.org/debat/show.art aid=14105

انعدام جدوى الحدود الجغرافية، وفي النهاية زوالها بفعل اعتماد واندماج الكثير من الأمور المحلية والقومية بالمجتمع الدولي[64].

3- تزايد حدة الانقسام في الدول، مع العولمة يلاحظ توجه الانقسام بين كثير من الدول ذلك أن عوامل التفكك قد أتت على هذه الدول بسبب قيامها على فكرة الخوصصة أي نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها مايؤدي حتما إلى استيقاظ أطر الانتماء سابقة على الأمة والدولة أي القبيلة والطائفية والتعصب المذهبي..الخ [65]

[64]- غسان حمدان،" عن العولمة السياسية وما إليها،"

http://www.alawan.org/article6812.htm

[65]- محمد العابد الجابري، **العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة**، (بيروت: الأبحاث العربية للأبحاث والنشر،2009)، 35.

خلاصة الفصل

خلاصة القول أنه بالرغم من اختلاف التعاريف حول مفهوم العولمة إلا أنها تتفق جميعا على أن لها خصائص عامة ومشتركة كما أن لها أبعاد وآليات تتمثل أساسا في تعميم النموذج الغربي، كما ويظل مفهوم التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين تعريفاتها ومؤشراتها والنظريات المفسرة لها، مع محاولة بيان تأثير العولمة على العملية التنموية في مستوياتها المختلفة وكيف أثرت تأثيرا بالغ الأهمية في كافة مجتمعات العالم الحديث.

وستناول في الفصل الموالي واقع التنمية في دول العالم الثالث في ظل العولمة.

الفصل الثاني

واقع التنمية في دول العالم الثالث في ظل العولمة

الفصل الثاني: واقع التنمية في دول العالم الثالث في ظل العولمة

بعد الإطلالة العامة المتطرقة لمضامين مفهوم العولمة والتنمية وتحديد الآثار التي تخلفها العولمة على العملية التنموية للدول، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى واقع التنمية في دول العالم الثالث في ظل العولمة من خلال دراسة شاملة للواقع التنموي في دول العالم الثالث مما يتطلب تأطيره نظريا وتوضيحه وتحليله.

المبحث الأول: واقع التنمية في دول العالم الثالث

تهدف الدراسة في هذا المبحث إلى تحديد خصائص دول العالم الثالث والوقوف عند أسبابه مع تحديد وعرض معوقات التنمية في هذه الدول.

المطلب الأول: خصائص دول العالم الثالث

قبل التطرق لخصائص دول العالم الثالث ارتأينا ضرورة التعرف لمفهوم التخلف ومفهوم دول العالم الثالث في الآتي:

1- **التخلف**: "يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية".[66]

- كما يعرف التخلف "عدم قدرة المجتمع على السير بنفس وتيرة المجتمع المتقدم، مما يبقى على واقع التخلف وعدم القدرة على اللحاق بالركب".[67]

- ويعرف أيضا أنه" ضعف قدرات النظام السياسي على تعبئة أفراده ومؤسساته بدرجة كافية لتحقيق أهدافه العليا".[68]

---

[66] - فارس رشيد البياتي،" **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"(مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمان، 2008)، 67.

[67] - أمين دبور، "نظريات التنمية السياسية،"
http://www.iugaza-edv.ps

[68] - المرجع السابق.

2- دول العالم الثالث: لا يمكــن تجاهل حقيقة أنه ليس هناك اتفاق على كيفية تحديــد أو تصــنيف المصــطلح، ويــبدو أن الخــلاف حــول ذلــك سوف يتسع نطاقه مع مــرور الــوقت، فهناك عدد من المختصين في الوقت الحاضر يحبذون تجنب استخدام المصــطلح أو اســتخدام مصــطلحا آخر لكن مع ذلك فما زال هذا المصطلح معروفا علــى نطــاق واســع، ومــا زال ملائمــا ملائمــة كبيرة لدرجة أنه يستخدم اليوم بنفس القــدر الــذي كــان يستخدم به قبل عشرين سنة مضت .كما أنه لن يكون هناك أدنى صــعوبة فــي التوصــل إلــى اتفــاق عــام بين كثير من الكتاب حول المناطق والبلدان التي يشملها ذلك المصطلح[69]، إلا أنه يمكن القول بأن تعبير دول العالم الثالث يطلق على تلك البلدان المتخلفة اقتصاديا في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعتبر كيانات ذات الخصائص المشتركة، مثل الفقر ومعدلات المواليد العالية والاعتماد الاقتصادي على الدول المتقدمة.[70]

ومن خلال التعريفين يمكن القول بأن دول العالم الثالث تشترك بالعديد من الخصائص التي تميز هذه البلدان عن غيرها. ومن هذه الخصائص مايلي:

1- الخصائص الاقتصادية: ومن أهم الخصائص التي تندرج ضمن المجموعة الاقتصادية مايلي:[71]

- اختلال هيكل الصادرات: فأغلبية دول العالم الثالث تعاني من عدم التنوع في هيكل صادراتها والتي تعتمد في الغالب على سلعة أو سلعتين هي في الأغلب مواد أولية أسعارها زهيدة مقارنة بالسلع المصنعة الكثيرة التي تستوردها هذه الدول، مما يكرس نوع من اللاعدالة واللاتكافؤ في علاقات هذه الدول التجارية مع العالم المتقدم، عائدات هذه الصادرات قاصرة على كفاية مصاريف الدول كما أنها متذبذبة تبعا لحالة الطلب في السوق العالمية.

[69]- بيتر كالفرت وسوزان كالفرت، مترجم، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث** (د.إ.ب: مطابع حامد الملك سعود،2002)، 3.

[70]-Gerard Chaliand, "third wold" , http://www.thirdworldtraveler.com/General/ThirdWorld_def.html

[71]- خوني و رقية حساني، "التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث"، 212،213.

-التبعية الاقتصادية: وتتضح في الاعتماد على المعونات الميسرة نتيجة لعدم استثمار الميزات النسبية في كل اقتصاد وطني للدول النامية.

-الضغوط الخارجية: والتي وقعت فيها البلدان النامية نتيجة لقصور مواردها المحلية واضطرارها للجوء إلى الدول الأجنبية، ففي هذا السياق نستشهد بما صرح به"هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية في أفريل 1990 حين قال" أنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أصبح شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية".

-المديونية الخارجية: والتي أرهقت كاهل جل الدول النامية، وأصبحت صفة ملازمة ومميزة لها، تستنزف أغلب هذه الدول في خدمة المديونية وتعيق تحقيق تنمية اقتصادية كما أفقدت الدول حرية القرار السياسي والاقتصادي.

2- الخصائص الاجتماعية: ومن أهم الخصائص التي تندرج ضمن المجموعة الاجتماعية مايأتي:

- الأسرة: بحيث يمكن إجراء مقارنة بين الأسرة في الدول المتقدمة والأسرة في الدول المتخلفة. فالأسرة في الدول المتقدمة تتميز بالآتي:[72]

-صغر الحجم.

-تعتبر الأسرة خلية يساهم أفراد الأسرة في اقتصادها.

-تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية استهلاكية في توازن تام.

-تعتبر كذلك وحدة سيكولوجية عاطفية.

أما الأسرة في الدول المتخلفة، فتتميز بأنها عائلة ممتدة، ويرى البعض أن هذا النظام له أثر سلبي على التنمية الاقتصادية فهو يؤدي إلى زيادة الرغبة في الاستهلاك ونقص الادخار حيث يشير الفرد داخل العائلة الممتدة إلى أنه يمكن أن يعتمد على أعضاء العائلة في أي وقت. وتتجه

[72]- رشوان، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، 188، 189.

الأسرة المتخلفة نحو كبر الحجم وتعتمد على رب الأسرة في اقتصادها، ويعتبر باقي أفرادها من الفئة المستهلكة. وهي أسرة استهلاكية وليست إنتاجية، وتهتم بالمظاهر والطقوس الريفية ويتضح في الأفراح والمآتم. ويتبدى في هذه الدول سوء الملكية، والاعتماد على نماذج وأطر مستوردة والهجرة من الريف إلى المدن.

- ارتفاع معدلات النمو السكاني: تبدو هناك اختلافات جوهرية بين بلدان العالم الثالث في حجم السكان وكثافتهم, فهناك عدد كبير منها يتضمن خمسة ملايين نسمة، بينما عدد قليل يزيد سكانه عن 600 مليون نسمة. وعموما تتميز البلاد النامية بارتفاع معدلات النمو السكاني، ويرجع إلى ارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدل الوفيات بصفة خاصة. فمعدل المواليد في البلاد النامية يتراوح بين 2 و 3.5% سنويا ، بينما تنخفض في الدول المتقدمة إلى 1 %، في الهند على سبيل المثال نمو السكان زاد من1.25 % سنويا سنة 1951إلى 2.5% في 1981. [73]

- تخلف السكان: إن محدودية الإمكانات المادية لتوفير الاستثمار البشري اللازم لتطوير قدرات الأفراد ومهاراتهم يبقي السكان بمستوى متدني من القدرة والمهارة والكفاءة الإنتاجية. ويعود ذلك إلى انتشار الأمية وانخفاض مستوى التدريب وانخفاض المستوى الصحي للسكان، وانعدام أو ضعف على الحركة لعنصر العمل، سواء جغرافيا أو مهنيا، إضافة إلى تأثير نظام القيم والتقاليد السائدة في المجتمع و الذي لا يشجع على الريادة و المخاطرة.[74]

3- **الخصائص السياسية**: تتميز الدول النامية بمجموعة من الخصائص السياسية نذكرها في الآتي:

- أزمة الوضع السياسي: فالسمة العامة لوضعية القوانين في البلدان المتخلفة هي المباعدة مابين النصوص الدستورية والواقع العملي. أيضا الاستناد إلى وثائق دستورية مكتوبة، ومؤسسات وبناءات سياسية حديثة، لم تكن في أغلب الأحوال إلا واجهات سياسية شكلية، لا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات المستضعفة. ومن الإيديولوجيات السياسية

---

[73] "---, What Are The Major Obstacles In Development? , "
http://econsguide.blogspot.com/2009/01/economics-of-aid-debt-from-perspective_14.html

[74]- القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، 35.

الشائعة الانتشار هي الاشتراكية والرأسمالية والتي في مجملها لم تصل من خلالها المجتمعات المستضعفة الوصول إلى مفهوم الدولة القانونية، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب الحكم في قيادة الدولة والمجتمع إما بنظم عشائرية أو عائلية أو بنظم فردية..الخ

- عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني: يعنى بالمجتمع المدني مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها كالأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات ...الخ، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة. في هذا السياق، نجد المجتمع المدني في دول العالم الثالث فاقدا لاستقلاليته لعدة أسباب منها:

-وجود الدولة التي لاتثق بالمجتمع، فالدولة تسمح قانونا للجمعيات والتنظيمات المدنية، ولكنها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية.

-انتشار سلطة الدولة في ميادين الحياة المجتمعية.

-تبعية المجتمع للدولة وسيطرتها الشاملة عليه.

- عدم فاعلية الجهاز البيروقراطي: يعترف معظم المختصين بمشاكل التنمية السياسية الشاملة بأهمية وجود جهاز بيروقراطي فعال وبين وجود قيادة عصرية كمستلزمات للتقدم, وقد لخص الأستاذ"فيريل هيدي" مجموعة من الخصائص تتسم بها البيروقراطية في هذه المجتمعات فيما يلي:

-إن الإدارة العامة هي إدارة مقلدة أكثر منها أصلية نابعة من واقعها وبيئتها.

-وجود الاتجاهات غير الإنتاجية في الأجهزة البيروقراطية، حيث يوجد نشاط البيروقراطيات لخدمة أهداف أخرى غير الأهداف المرجوة منها.
-افتقار البيروقراطيات فيها إلى الإطارات الماهرة القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية.
-التناقض الكبير بين الواقع الحقيقي والوضع الرسمي.[75]

---

[75] - بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، 130-139.

المطلب الثاني: عوامل التخلف في دول العالم الثالث

تعددت الخصائص والسمات التي تتميز بها دول العالم الثالث من خصائص اقتصادية واجتماعية وكذلك سياسية، كما وتتعدد أسباب وعوامل ظاهرة التخلف في هذه الدول، فإن حالة التخلف ليست لصيقة بالمجتمعات ولكنها تكتسب من خلال ظروف معينة تمر بها المجتمعات المتخلفة وأرجع بعض العلماء ظاهرة التخلف على عدة عوامل منها:

1- العوامل الاقتصادية: تتمثل في:[76]

-التخلف بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد: تتلخص في انه كلما ارتفع متوسط دخل الفرد تصبح الدولة متقدمة وكلما قل متوسط دخل الفرد تصبح الدولة متخلفة . وفي الدول النامية نجد إن المتوسط لدخل الفرد ضعيف لقلة الإنتاج ولتزايد السكان. وهذا المعيار مرفوض أيضاً وخير مثال على ذلك قطر الذي دخل فيها أكثر من الدخل الولايات المتحدة ومع ذلك فهي دول نامية.

-تخلف طرائق الإنتاج: فالزراعة مثلاً ما زالت تعتمد على أساليب الإنتاج البدائية والتي ربما لم تتغير منذ الآف السنين وباستثناء الصناعات الحديثة . ينخفض مستوى الأساليب الفنية للإنتاج بالقطاع الصناعي الذي لا يستأثر على أية حال إلا بجانب محدود من الأيدي العاملة .

-التبعية الاقتصادية: تكون تبعية بلد ما اقتصادياً لبلد آخر في الغالب ثمرة لتبعيته السياسية له من قبل، وعندما تنفصم روابط التبعية السياسية تظل روابط التبعية الاقتصادية التي تعيش بعدها ولكن من المعروف أن التبعية الاقتصادية يمكن إن تنشأ دون أن يكون البلد التابع مستعمرا سابقا للبلد الذي يتبعه , وتلك هي مثلاً حالة معظم البلدان أمريكا اللاتينية التابعة اقتصادياً للولايات الأمريكية المتحدة كنتيجة لضعفها الاقتصادي وقت حصولها على الاستقلال . وهذا الضعف الذي كان ثمرة للسيطرة الاستعمارية السابقة هو الذي أوقعها في التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة . ويمكن أن تتخذ التبعية الاقتصادية أشكالاُ متعددة لا يستبعد أحدها الآخر وإن كان لكل منها مرحلة تاريخية كانت له فيها السيادة .

[76]- محمد عبد العليم، "مفهوم التخلف"،

http://swmsa.net/forum/archive/index.php/t-10456.html

2- العوامل البيئية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن البيئة المحيطة بأبناء المجتمع هو السبب الرئيسي في تخلفه. وتتمثل هذه العوامل الطبيعية في الموقع الجغرافي، والسطح، والمناخ والتي يصعب تغييرها، فأغلب الدول النامية تقع في المناطق المدارية والاستوائية بينما معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة، حيث خصص العلماء جهتي الشمال والغرب الجغرافيين كمناطق للتقدم، وجهتي الجنوب والغرب مناطق للتخلف في العالم.[77]

3- العوامل اجتماعية: ترجع بعض النظريات التخلف إلى القيم الاجتماعية والثقافية المتحجرة التي تحكم سلوك الأفراد في هذه المجتمعات لم تسمح بظهور دافع قوى للإنجاز لدى الأفراد. هذا بالإضافة إلى أن هذه المجتمعات تملك سلوكيات تحترم علاقات القرابة والصداقة والمراكز الاجتماعية على حساب الكفاءات. مثال ذلك، مجتمع جزر الهند الشرقية(اندونيسيا حاليا) -في ظل الاستعمار الهولندي- حيث محدودية حاجات الأفراد ورغبتهم في العمل ساعات أقل إذا ارتفعت أجورهم، وميلهم إلى عدم الدقة والانتظام في العمل التخصصي، وهي قيم غير مواتية للتقدم مع قيم المجتمع الغربي المستعمر المواتية للتقدم.[78]

4- العوامل البشرية: يرجع بعض العلماء هذه العوامل إلى:[79]

- وجود عجز مطلق في العاملين والخبرات المؤهلة تأهيلا علميا عاليا، وتوجد المشكلة نفسها فيما يتعلق بالمهندسين والتقنيين والاختصاصيين الزراعيين، وكذلك الإداريين في بعض البلدان.

-عجز في المهارات ذات المستوى المتوسط في مجالات التصنيع المتقدم وما يجري الآن من استنزاف للعقول والخبرات من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بواسطة الو.م.أ وأوربا الغربية يزيد الوضع تفاقما. ونعني بذلك هجرة العقول التقنية والمهنية والاقتصادية وحتى الإدارية من أصحاب المستويات العليا من بلدانهم، وبهذا يتم استنزاف البلدان المتخلفة من المهارات المتاحة بالرغم من قلتها أصلا. عن طريق الإغراءات المالية، وتوفير فرص العمل الجيدة، وتهيئة

[77]- رشوان، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، 192.
[78]- المرجع السابق، 193.
[79]- صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، ط2، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 1999)، 116، 117.

الظرف الحياتية الملائمة في البلدان المتقدمة، مما يضطر البلدان المتخلفة إلى التعاقد مع خبرات أجنبية وبتكلفة خيالية.

5- العوامل السياسية: يكن إرجاعها إلى:[80]

- غياب القناعات لدى النخب السياسية في السلطة التي مثلت الثقل السياسي في المجتمع أيضا، بأفضلية الديمقراطية كنظام للحكم على النظام الاستبدادي، وعدم بروز الديمقراطية كمصلحة حقيقية لتلك الأطراف، وعدم وجود مصلحة للخارج في قيام نظام ديمقراطي حقيقي.

- الانقسام الطائفي والعرقي الذي أضحى ملمحا راسخا في بعض البلدان النامية وبخاصة البلدان العربية، وقد بلغ الأمر حد تهديد الوحدة الوطنية والإتيان على ماتبقى من مقومات الاستقرار الأهلي والمدني، كما هو الأمر في العراق ولبنان واليمن والسودان والصومال، وإلى حد ما في مصر والجزائر. كذلك الاستقطاب الإيديولوجي الحاد بين التيارات الإسلامية والتيارات اليسارية والليبرالية في بعض البلدان العربية، وهو انقسام يصل إلى درجة من الحدة في بعض الأحيان، إلى الحد الذي يرى فيه هذا الطرف أو ذاك في الدولة التسلطية الملاذ الأخير الذي يمكن الاحتماء به واستخدامه لمواجهة الخصم أو لتحقيق مكاسب ذاتية مفترضة، هذا مارأيناه في الجزائر حيث اعتبرت بعض الفئات الإيديولوجية اليسارية أن الجيش الجزائري هو بمثابة خط الدفاع الأخير للحفاظ عما أسموه مكاسب الحداثة والمجتمع المدني وقد حدث شئ من هذا في تونس ومصر.

المطلب الثالث: معوقات التنمية في دول العالم الثالث

بعد التطرق لعوامل التخلف في دول العالم الثالث سيتم في هذا المطلب إلى استعراض معوقات التنمية في المجتمعات النامية، حيث تمثل تحديا كبيرا أمام محاولة التقدم والتحديث، بالرغم من تعدد النظريات التي جاءت في إطار النسق المعرفي السوسيولوجي من أجل تحديد عناصر ومقومات التنمية بالمجتمعات المتخلفة. وعموما يمكن أن نذكر أهم معوقات التنمية التي تواجهها دول العالم الثالث ضمن كافة الأبعاد والمتمثلة أساسا في:

---

[80]- جمعة القماطي وآخرون، **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 128-192.

1- عوائق اقتصادية: حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في[81] :

أولا- الدائرة المفرغة للفقر :حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو .

ثانيا- ضيق حجم السوق : إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات اقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. غير أن مردّ عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوق والذي يعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفقر للفقر.

2- عوائق اجتماعية: ويمكن أن نحدد ذلك في النقاط التالية:

-أنماط الاستغلال الفعلي الذي يتعرض له المجتمع ككل من جانب القوى الأجنبية.

-القيم المدمرة التي تنشرها القوى الاستغلالية بين فئات المجتمع و الأوهام الزائفة التي تروج لها مثل قيم الأنانية والفردية والقيم الاستهلاكية.

---

[81]- كبداني سيد احمد،"**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية**"(مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2011)، 32.

-الظروف المعيشية الفعلية والإنسانية التي تحيا فيها غالبية جماهير الشعب في البلدان المتخلفة وانعكاسها على قدرات الإنسان وتأثير ذلك على موقفه من التنمية ودرجة إسهامه فيها.

-التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين فئات الشعب وكيفية توزيع الثروة ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية.

-طبيعة التفاوت بين القرية والمدينة والكشف عن طبيعة القوى التي تكرس هذا التفاوت الواضح.[82]

3- **عوائق سياسية**: من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر مايلي:

-التبعية السياسية، إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية. وما المساعدات(الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية) التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية إلا عامل من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الدول لها ولنظامها الاقتصادي والسياسي. أضف إلى ذلك فإن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة ...الخ

-أن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن، مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.

-أن المجتمعات النامية تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا تؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

- ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع.

[82]- السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، 460، 461.

- تأثير العلاقات غير الرسمية(من عادات وتقاليد وأعراف والروابط التقليدية القبلية) على النظم السياسية، ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع. [83]

[83] - فكرون، "إستراتيجية التصنيع التنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية"، 146،147.

المبحث الثاني: انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث

إن ظاهرة العولمة لم تعد كما كان يعتقد البعض تهتم بالجانب الاقتصادي فقط وتعميم النمط الاستهلاكي للولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل هي عولمة اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية...الخ. فهي تريد إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، ومست حتى الشعوب التي مازالت تعرف تخلفا شديدا، وللعولمة انعكاساتها الواسعة النطاق، ودول العالم الثالث من أهم المناطق المعرضة لهذه الانعكاسات سواء الإيجابية والسلبية.

وفيما يلي نستعرض انعكاسات العولمة الإيجابية والسلبية على واقع التنمية في دول العالم الثالث.

المطلب الأول: الانعكاسات الإيجابية للعولمة في تفعيل التنمية

إن مؤيدو العولمة يرون أن لها انعكاسات إيجابية على الدول النامية نذكرها في الآتي:

1-الانعكاسات الاقتصادية:

-بديل مقبول للدول النامية من خلاصها من مأزق التخصص في تجارة منتجات متدنية أولية وذلك بتطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعدد الجنسيات، والاهتمام بالمهارات التفاوضية والتعرف في كل دولة بما يتيح لها فرص الاندماج والتكامل.[84]

-إمكانية خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة بمشاركة رأسمال الأجنبي، ومن ثم زيادة قدرة السلطات النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية، وهي الاحتياطات غالبا ما تكون قد استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية.[85]

-تحفز الدول النامية على إعادة هيكلة إقتصاداتها لمواجهة التحديات التي تفرزها، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالميا، وزيادة فرص العمل المتاحة، وتعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة

[84]- خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، 189.

[85]- الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، 31.

لفتح فرص أكبر للاستثمار، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجالات الغاز والمشتقات البتر وكيماوية والخدمات كالسياحة والنقل.[86]

-إن الاستمرار في نقل مقر أنشطة التصنيع من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية تتيح فرصة رحبة لتوسيع التجارة، ليس فقط في السلع بل أيضا في الخدمات التي أصبحت قابلة للتداول في شكل متزايد وقد تتجاوز التجارة العالمية في الخدمات مثيلتها في السلع خلال عقود قليلة.[87]

2-الانعكاسات الاجتماعية والثقافية:

- يمكن الاستفادة من المعلوماتية والانترنيت في مجال الإطلاع المستمر على أحدث المنجزات العلمية في المجالات الطبية والهندسية والاجتماعية، في حال وجود كوادر تمتلك القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وبذلك نستطيع التعرف على المنجزات الحديثة التي تساعد في حال استثمارها على تحسين نوعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة قطاعي التعليم والصحة، وهما من الأسس الرئيسة لبناء وتنمية الإنسان وأهم عناصر بناء الأوطان ومواجهة المشاكل التي تواجه البلدان من خلال إيجاد الحلول المناسبة، وكذلك تطور العولمة وتسرع عملية البحث العلمي.[88]

-حدوث نوع من التكتل بين قوى اجتماعية ذات طابع كوني لها مطالب وأفكار خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الحياة على المستوى الكوني وفيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات الإنسانية، وق عبرت هذه القوى عن نفسها مؤسسيا من خلال الجمعيات الأهلية غير الحكومية التي ازدادت نشاطها داخل كل دولة بدليل أن المؤتمرات الهامة التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين لمناقشة القضايا الكونية كتلوث البيئة والانفجار السكاني والمرأة

---

[86]- أحمد عبد العزيز وآخرون، "العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية،" **مجلة الإدارة والاقتصاد** عدد 86(2011): 75.

[87]- بوزيد سايح، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**"(مذكرة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012)،290.

[88]- عبد الهادي الرفاعي وآخرون،"العولمة وبعض الآثار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عنها" **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية** عدد 1(2005)، 206.

والفقر، كانت تعقد في ذات الوقت على مستويين المستوى الحكومي الرسمي والمستوى الأهلي غير الحكومي وهو الأمر الذي أعطى الجمعيات قوة معنوية هامة.[89]

3- الانعكاسات السياسية: يمكن إيجازها في الدعوة إلى تضافر جهود الإنسانية عبر تزايد التبادل التجاري والسلعي والخدمي وكذلك إدارة الموارد البشرية لخدمة الإنسانية مجتمعية ففي زمن العولمة ازداد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وزاد معها التركيز على التزامات الدول حول موضوع حقوق وواجبات رعاياها، فأصبح موضوع حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي. إضافة إلى تمكن منظمات حقوق الإنسان في العالم الثالث، من عمل مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسيات، تضم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في العالم، ومؤسسات التمويل الغربي، وتعد هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى العالم.[90]

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للعولمة في عرقلة مسار التنمية

رغم إيجابيات العولمة إلا أن لها مخاطر وسلبيات لا حصر لها، مما دفع بعض المجتمعات لتشكيل حركات مناهضة لها، وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية للعولمة على دول العالم الثالث في:

1-الانعكاسات الاقتصادية:

-الضغط على حكومات دول العالم الثالث، فإمبراطورية العولمة بمعناها الاقتصادي الاستعمار الجديد التي تقوم القوى الكبرى في العالم من خلالها بدور رئيسي في الضغط على حكومات دول العالم الثالث وتوجيه سياستها نحو تحقيق مصالحها الذاتية بإيهامها بأساليب ووسائل وسبل مختلفة ليمكنها الاستمرار في الحكم من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، وتكبيل الدول بشرط تحد من حريتها بالإضافة إلى استغلال المشكلات الاقتصادية والإدارية للدول للتدخل في شؤونها، والضغط عليها عن طريق تقديم المعونات والقروض المشروطة، وإجبارها

[89]- أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، 99.

[90] - أبو صالحة، "تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي 1991/2011"، 107-112.

على إقامة القواعد العسكرية للحفاظ على بقاء النظام القائم فيها إلى أطول فترة ممكنة عن طريق إثارة الاضطرابات الداخلية.[91]

- لاحظ، أن للعولمة تحديات كبرى على الدول العربية، وذلك لأنها ترافقت بانهيار حلم التنمية الوطنية المستقلة، وتعميق التبعية الاقتصادية لمعظم الدول العربية للغرب، ويتزامن ذلك مع تدهور حال الصناعة الوطنية في الدول العربية، وفي ظل هدر الثروة النفطية العربية وتدمير البيئة.[92]

-أسعار الصرف والمديونية الخارجية، أدى ربط الكثير من الدول النامية لعملاتها بالعملات الرئيسية إلى آثار على تدفقات التجارة الخارجية، وشرط التبادل بسبب تقلب الأسعار بين العملات الدولية الرئيسية، كما تحدث أسعار الصرف آثارها عندما تكون بنية العملات المتعلقة بالتزامات خدمة الدين غير منسجمة مع بنية العملات المكونة لعائدات التجارة، ويظهر ذلك بوضوح في حالة بلد تكون أغلبية عائداته من التجارة مقومة بالدولار الأمريكي في حين أن التزاماته غير مقومة بالدولار هنا يلعب سعر الصرف دورا كبيرا وتصعب إدارة المديونية الخارجية.[93]

-إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة بالنفط الذي يعد مصدرا رئيسيا واستراتيجياً لكثير من الدول العربية ، حيث يتم إضعاف أهميته كسلعة ، حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية أسوة بتجارة المعلومات من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليها من الدول المستهلكة.[94]

-رغم رفع شعار الحرية الاقتصادية في ظل العولمة، فإن الدول النامية تجد نفسها موقع غبن كبير بالنظر إلى حجم القيود والحواجز المفروضة على أهم عنصر إنتاجي لها، وهو عنصر

[91]- طلال محمد نور عطار، **إمبراطورية العولمة البعد الإستراتيجي**، (عمان: دار أسامة للنشر، 2006)، 97.

[92]- المنصور، "العولمة والخيارات العربية المستقبلية،" 571.

[93]- خوني و رقية حساني، "التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث"، 214.

[94]- عبد العزيز و آخرون، "**العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**،" 76.

العمل، وتتعدد أشكال هذه الحواجز من تأشيرات الدخول، عدم تكافؤ الشهادات، المراقبة الصحية والأمنية، وهذا في الوقت الذي تنساب فيه رؤوس أموال الدول المتقدمة بدون مراقبة. إن تأثير العولمة على حركة اليد العاملة ضعيف جدا، فقد سجلت ندوة القاهرة للسكان سنة1994 أن الأفراد الذين يعيشون خارج بلدان ولادتهم يقدر ب 125 مليون نسمة أي 3 بالمائة فقط من سكان العالم.[95]

-انتشار ظاهرة عمالة الأطفال(مابين 10 سنوات و 14 سنة)، حيث بلغت نسبتهم على سبيل المثال في سنة 1995 في بوركينافاسو51 %، وفي نيبال بآسيا 45 %، وفي هايتي بأمريكا اللاتينية 25.5%، وفي مصر 11.3 %.[96]

-العمالة الرخيصة وجه آخر من أوجه أزمة الإفقار العالمية هذه، حيث إن العمالة الرخيصة في الدول الكثيفة السكان، مثل الصين وبنغلاديش ، التي يحصل عمالها على رواتب وأجور أقل من غيرهم، دفعت الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأميركية إلى توجيه استثماراتها وصناعاتها إليها، وهو ما ترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة والفقر، في ظل تراجع مستوى الاستثمارات في الكثير من الدول الأخرى.[97]

-الخصخصة المتمثلة في بيع جزء أو كل أسهم القطاع العام الحكومي إلى شركات أو مساهمين أجانب تحت مسمى البحث عن شريك استراتيجي وهذا التوجه العالمي وإن كانت فيه إيجابيات في الدول الرأسمالية ذات الاقتصاد الحر، فإن له مخاطر مستقبلية على الاقتصاد الوطني في الدول النامية، خاصة سيطرة رأس المال الأجنبي على المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والمصادر الطبيعية والاتصالات، وكذلك على بعض الخدمات، حيث إن شروط

---

[95]- عبد المجيد قدي، "الكوكبة وواقع دول العالم الثالث،" **مجلة العلوم الإنسانية** عدد 1(2011): 49.

[96]- الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، 34.

[97]- حسن عطا الرضيع، "العولمة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية،" http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361105

ومبادئ الخصخصة هي السماح للمستثمر الأجنبي بتملك 100% من أسهم الشركات والمؤسسات الوطنية[98].

2-الانعكاسات الاجتماعية والثقافية:

- الترويج للنمط الغربي في أسلوب الحياة والسلوك عبر وسائل الاتصال بأنواعها وأشكالها كافة، كذلك تعميق التفاوت الاجتماعي عبر الأخذ بالليبرالية الجديدة وقيام الدولة

بإجراءات التكيف مع هذه الفلسفة الاقتصادية، فيتم تقليص دور القطاع العام لصالح تمدد القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسية مما أدى إلى زيادة معدل البطالة والفقر وتوسيع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة ومن ثم تعميــق التفــاوت الاجتمـــاعي ، وأيضا العولمة تعمل على إيقاظ الانتماءات الأولية(طائفية، قبلية، مذهبية، جهوية) تحت شعارات إشاعة الديمقراطيـــة والليبرالية، والدعوة إلى الشفافية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحقوق المرأة . وســاعد في ذلك، ضعف دور الدولة، وكذلك بث أفكار في وسائل الإعلام تشجع على إثارة الانقسامات علـــى أسس مذهبية وطائفية.[99]

-تساهم العولمة في تنامي مؤشرات البطالة في كثير من الدول ويرجع ذلك إلى توجهات خطط وبرامج التنمية في عصر العولمة، التي دفعت إلى محاولة رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال عمليات الإحلال التقني محل قوة العمل ، وهو ما يتناقض مع أي محاولة لاستيعاب العمالة ويؤدي في الأخير إلى زيادة حجم البطالة بصفة عامة. وتساهم الخصخصة التي تفرضها العولمة في تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية ، ويتوقف حجم و معدلات البطالة والخصخصة في هذه الدول على مجموعة من العوامل أهمها حجم المشروعات التي يجري نقل ملكيتها للقطاع الخاص ، والتي يمكن أن تتصاعد فيها نسب البطالة إضافة إلى تأثير تقنيات الإنتاج المستهدف إتباعها فـــي المشروعات التي يتم خصخصتها وعلاقتها بكثافة استخدام عنصر العمل.

---

[98]- ولاء البحيري، " العولمة والعالم الثالث دراسة في الآثار السلبية،"

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222201&eid=4933

[99]- المنصور، "العولمة والخيارات العربية المستقبلية،" 571،572.

كما و لقد انعكست العولمة على مستوى التشغيل و استخدام قوة العمل في المنطقة العربية عن طريق استخدام التطور التقني مما قلل من الاعتماد على اليد العاملة بصفة عامة و خاصة اليد العاملة ذات المهارة الضعيفة ، حيث قدرت بنسبة تتراوح بين 30%و 50% من طالبي العمل وتركزت هذه العمالة في أنشطة محلية غير قابلة للتبادل الدول، مثل أنشطة البناء و التشييد و التجارة الداخلية.[100]

-الابتعاد عن التمسك بالقيم الدينية، إن العولمة الحديثة تحاول أن تسمو فوق الأديان، ممتطية أهدافها ومبادئها الكوكبة، وهي بتشييدها هذه المبادئ فوق الدينية إنما تؤشر تهميش المبادئ والأخلاقيات الدينة كافة وبضمنها الأخلاقيات والعقائد الإسلامية بوصفها أخلاقيات غير كونية تخص فئة معينة من البشر فحسب وهكذا تكون عملية انتزاع هذه المبادئ المحدودة بهذه الفئة شرطا مسبقا لدخولها المجتمع الكوكبي المعولم.إن هذا الشرط المسبق ينطوي على تهميش الإسلام برمته لأنه لا يضم كل سكان الأرض، وبهذا يتحول الإسلام إلى عنصر تعويق لمسيرة العولمة بوصفه (كينونة دينية متقوقعة) كما ينظر إليه دعاة العولمة لذا ينبغي تحطيم غلافها الصلب لكي تتفاعل مع العالم الجديد101 .

- الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة، ظهرت أخطار جديدة في ظل سياسات العولمة بالإضافة إلى تكريس وازدياد أمور كانت موجودة سابقا، فالإرهاب قد انتشر بشكل كبير في مختلف دول العالم، وعم التعصب الديني أو العرقي وتكاثرت الأسلحة النووية وازداد إرهاب الدول، وتناثرت شبكات المافيا وانتشر الفساد في كل أنحاء العالم وانتشرت أوبئة جديدة لم تكن معروفة من قبل، فالرشوة إلى جانب المضاربة والإفقار والتكبيل بالديون تؤلف جزأ لا يتجزأ من معدلات الزيادة في النمو والأرباح في نظام العولمة، والمافيا صنيعة هذا النظام وقد تجلت جرائمها في تسريب المواد الغذائية الفاسدة إلى كل أنحاء العالم بل وإفساد صناعة المواد الغذائية ولعل فضائح البقرة المجنونة وفرض لحومها الفاسدة على شعوب أوروبا وتصدير الدم الفاسد بالإيدز إلى أفريقيا، وتصدير النفايات الخطيرة إلى أفريقيا أبسط الأمثلة على

[100]- غربي، " تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي،" 34، 35.

[101]- عبد الرضا، "الآثار الايجابية للعولمة على دول العالم الثالث،" 103.

تسرب المافيا وجرائمها عبر الأموال التي تشتري بها صغار النفوس من المتعاملين معها على المستويات كافة، بحيث لم يعودوا يقيمون أي وزن لعائلة أو أمة أو وطن ولا هم لديهم إلا أن يضخموا من حجم أرصدتهم في الخارج الفاعلون غير الشرعيين المافيا.[102]

- تهميش الهوية والثقافة الوطنية: تعمل العولمة على تهميش الهوية وتدمير وتحطيم الثقافة الوطنية وذلك بسبب محاولتها تحطيم وتدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجهها، وفي ظل سقوط التجربة الاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق انتشارها كان لابد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير القوى الامبريالية لمحاربته وإفساح الطريق أمام مشروعها فكان لا بدمن تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية والإيديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيس لتطور المجتمعات ماضياً ومن أهمها الثقافة العربية والإيديولوجية الإسلامية، فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس والهدف فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى وكانت هذه الامتدادات كجسر يصل قوى العولمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بإيديولوجيات وهويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهرة العولمة .[103]

3-الانعكاسات السياسية: يعتبر المجال السياسي الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطا بالتحولات الاقتصادية، لاسيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة يمكن اعتبارها اللغة التي سيتم وفقها فرز الأنظمة السياسية القائمة. ومن بين الانعكاسات السياسية للعولمة على التنمية في دول العالم الثالث مايلي:

-إضعاف سلطة الدولة الوطنية أو إلغاء دورها وتقليل فاعليتها، مايستهدف تفتيت وحدة إثارة النعرات الطائفية و إثارة الفتن داخل الدولة الواحدة كما حدث في السودان. كذلك إضعاف دور الأحزاب السياسية في التأثير في الحياة السياسية في كثير من دول العالم خاصة الدول النامية في

[102]- الرفاعي وآخرون، "العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها،" 202.

[103]- المرجع السابق، 203.

الوقت التي بدأت فيه المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية تمارس دورا متزايدا في الحياة السياسية.[104]

-محاولة فرض نظام سياسي معين على العالم، فبانهيار الاتحاد السوفييتي ارتفعت الصيحات في المعسكر الآخر مبشرة بانتصار الأنموذج الغربي وفلسفته التي يقوم عليها، باعتباره النموذج الأمثل ولكن يجدر الإشارة أنه الشكل الذي يضمن تحقيق المصالح الغربية أفضل مما عداه، وإن البعض يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ قيام نظم ديمقراطية حقيقية في بعض دول العالم الثالث، وذلك لاعتبارات عديدة منها: إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بأن النظم والأوضاع القائمة في تلك الدول هي الأنسب من حيث تأمين وحماية مصالحها الإستراتيجية، وبخاصة في بعض الدول التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات وروابط خاصة، كما تحتسب السياسة الأمريكية لاحتمالات أن يؤدي التطبيق الديمقراطي الحقيقي في تلك الدول

وصول قوى وتيارات سياسية لا تتفق مع المصالح الأمريكية أو تعارضها إلى سدة السلطة في بعضها على الأقل.[105]

- إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية. كما تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب إلى مسارح إستراتيجية مضطربة، بدأت، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفى جميع القارات، كما جرى في يوجوسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيشان، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة إلى الوراء، وكذلك الأمر في إندونيسيا وأزمة بلدان آسيا الاقتصادية والسياسية وفى باكستان والهند وبنجلاديش وسيريلانكا، وأزمات الدول الإفريقية، ومنها : الصومال وجيبوتي وموريتانيا والكونغو وغيرها وصولا إلى بلدان أمريكا اللاتينية وتزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها كما تتفاقم هذه الأزمات فى منطقتنا العربية، حيث يتفجر الصراع الوجودي بيننا وبين العدو الصهيوني من جهة، وتتفجر الأزمات

---

[104]- الرواشدة، العولمة والمجتمع، 89،90.

[105]- محمد أحمد بيومي و أحمد محمد هلالي، **جرثومة العولمة**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013)، 133.

الداخلية في الجزائر والسودان واليمن إلى جانب الاحتلال الإمبريالي لفلسطين وللعراق من جهة أخرى[106].

- إضعاف وتهميش دول عدم الانحياز، ومنظمة الدول الإفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة الدول الإسلامية، وكافة المنظمات الإقليمية التي نشأت إبان مرحلة الحرب الباردة، والتي تكاد اليوم تفقد بوصلتها ودورها[107].

[106]- البحيري، "العولمة والعالم الثالث دراسة في الآثار السلبية،"

[107]- المرجع السابق.

المبحث الثالث: واقع التنمية في الجزائر في ظل العولمة

بعد عرض واقع التنمية في دول العالم الثالث وانعكاسات العولمة عليها. نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل أهم مؤشرات التنمية في الجزائر وأثر الإصلاحات على ديناميكية النمو في ظل النظام العالمي الجديد، بهدف إرساء النمو وتحقيق التوازنات الكلية واستعادة النمو الإيجابي الواعد، وأهم التحديات التي تحول دون تحقيق لتنمية.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية في الجزائر في ظل العولمة

وفيه نتناول أهم المؤشرات التنموية في الجزائر في ظل العولمة، من خلال تناول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1- مؤشرات التنمية الاقتصادية

-معدل النمو الاقتصادي: غالبا مايستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية. وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه من تراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا مايحول دون تنمية استثمار.[108]

لقد طرأ على معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع معدل نموه من أقل من الواحد الصحيح عام 1994 إلى 3.8 % عامي 1995 و1996، لكنه انخفض مرة أخرى عام 1997 إلى 1.1 % بسبب انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية، لكنه ارتفع مجددا عام 1998 إلى حوالي 5.1 %، وبعد هذه الفترة عرف نوع من الاستقرار النسبي إذ بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3.1 % خلال الفترة(1999-2002) بعدها شهد تحسنا ملحوظا، حيث سجل نسبة 6.9 % و 5.2 %عامي 2003 و 2004 على التوالي أما في السنوات 2005 و 2006 و 2007 فلقد تراجع معدل النمو تراجعا طفيفا ليبلغ 5.1 % ثم وأخيرا 4.6 % على التوالي.

---

[108]- سايح، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، 366.

كما ويعتبر تغيير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع وكذلك مؤشر لقياس السوق، لقد شهد متوسط دخل الفرد تراجعا في بداية برنامج الإصلاح حيث انخفض من 1542.974 دولار سنة 1994 إلى 1499.14 دولار سنة 1995 ثم سجل تحسنا حيث ارتفع إلى 1630 دولار سنة 1999 ثم واصل الارتفاع ليصل إلى 4545.17 دولار للفرد سنة 2008 نظرا لارتفاع مداخيل النفط.

وتعتبر الجزائر من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ويدل ذلك أن حجم السوق في الجزائر مشجع على نمو الاستثمار الخاص إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية و اجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32%من الدخل الوطني في حيث أن 40 % الآخرين يستهلكون فقط من الدخل الوطني.[109]

- تطور التجارة الخارجية: تتصف الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوربية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات وتعتبر دول الاتحاد الأوربي المورد والزبون الرئيسي للجزائر، حيث متوسط واردات الجزائر من دول واردات الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1995-2005 تقدر ب 54 %، أما صادراتها فهي تمتص نسبة متوسطة تقدر ب 61.36 % خلال نفس الفترة، مما يدل على الأهمية التي تحتلها الدول الأوربية في المبادلات الخارجية للجزائر، كما و أن السبب الرئيسي في ارتفاع رصيد الميزان التجاري هو أداء الصادرات، وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك بفضل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية.[110]

[109]- المرجع السابق، 367-368.

[110]- المرجع السابق، 371،372.

2- مؤشرات التنمية الاجتماعية

ومن خلال التعرض لمؤشرات التنمية الاقتصادية تجدر الإشارة إلى نتيجة مفادها أن قوة الاقتصاد لا تتوقف على تحقيق نسب عالية في المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل القوة تكمن في استقرار المؤشرات الاجتماعية على المدى البعيد مع خضوعها إلى متغيرات داخلية مستقرة وليست ظرفية لكونها السند الدائم لعملية التنمية خاصة و أن الجزائر تقف أمام مجموعة من الخيارات لإرساء مشروع التنمية.

ونتناول في هذا المطلب إلى وصف الواقع الاجتماعي في ضوء جملة من الآثار الناجمة عن تطبيق الإصلاحات ووفق محددات التنمية في هذا الواقع، بحيث تبدو هذه الآثار كفيلة بإعطاء صورة عن الظرف الاجتماعي من خلال تحليل بعض المؤشرات الاجتماعية والتي تؤكد بدورها مدى نجاعة هاته الإصلاحات ومدى استقرار نتائجها أو العكس تماما.

-الفقر في الجزائر: أمام اكتساح ظاهرة العولمة فإن الحقيقة التي لا خلاف حولها تقول أن عدد الفقراء هو في تزايد مستمر يستند في تزايده على الصعيد العالمي إلى متتالية هندسية. والجزائر هي جزء مهم من هذا العالم، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث درجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين. [111]

أما مؤشر الفقر في الجزائر وبحسب الإحصائيات فإنه تناقص بالرغم من أن تحديد وقياس الفقر في المجتمع الجزائري أمر صعب جدا، لعدم وجود دراسات سوسيو-اقتصادي عن الظاهرة التي تتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع وتتغير في مستوياتها بصورة فائقة من منطقة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى. ويمكن أن نذكر من بين الأسباب الاجتماعية لظاهرة الفقر مايلي:

[111]- إسماعيل قيرة و آخرون، **عولمة الفقر**، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، 43،44.

-عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع تعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى الفقر.

-ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.[112]

يعاني الفقراء في الجزائر من عدة مشكلات نذكر منها:[113]

-الصحة: تعاني الطبقات الفقيرة في الجزائر من الجوع وسوء التغذية، وأمراض الفقر كالأنيميا، وأكثر الفئات معاناة من الجوع هم الأطفال والنساء وكبار السن، كما أن وفيات الأطفال ترتبط ارتباطا كبيرا بدخل الوالدين وتعليمهم، وانتشار سوء التغذية والمرض وعدم توفر التطعيم، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي وانخفاض مستوى الخدمات الصحية التي تقدم للمرأة أثناء الحمل...الخ.

-الإسكان: عادة مايسكن الفقراء في مناطق رديئة مثل الأزقة وغيرها من المناطق التي لا تتوافر بها أبسط احتياجات الإنسان المعيشية، وعادة مايسكن الفقير في سكنات غير صحية ويصرف الجزء الأكبر من مصروفه على السكن الغير صحي ويترتب على هذا المسكن مشاكل خاصة بالاستهلاك.

-التعليم: يعاني الفقير من سوء الخدمات التعليمية فالمدارس الحكومية المتوفرة في الأحياء الشعبية عادة ماتكون ضعيفة من الناحية الأكاديمية، ولا تراعي المبادئ التربوية، مما يجعل مستوى التعليم فيها منخفضا مقارنة بالمدارس الأخرى، كما أن انخفاض مستوى دخل الأسرة والظروف المعيشية القاسية تدفع الآباء إلى ضبط نفقاتهم وسحب أبنائهم من المدارس في سن مبكرة ودفعهم إلى سوق العمل، لذا نجد أن نسبة التسرب المدرسي ترتفع بين أبناء هذه الشريحة من المجتمع.

---

[112]- مسعود البلي،"**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة**" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009)، 87،88.

[113]- المرجع السابق، 88.

3- مؤشرات التنمية السياسية

وفيه نتناول أهم مؤشرات التنمية السياسية ألا وهو مؤشر الديمقراطية باعتباره مفهوما حيا متحركا من ناحية، ووسيلة وأداة من أجل الإصلاح والتغيير وتسيير الشؤون العامة من ناحية أخرى.

إن التجربة الجزائرية تعد تجربة رائدة على مستوى العالم الثالث والوطن العربي ، من حيث العبر التي يمكن استخلاصها من آثار ممارسة الديمقراطية السلبية والإيجابية. فالبرغم من الأضرار الجانبية التي لحقت بالجزائر بداية الألفية الثالثة على مختلف الأصعدة، قد بدأت تتولى إدارة شؤون البلاد ملتمسة طريقها نحو البناء والتكريس المؤسساتي. إلا أن بعض مؤشرات العمل الديمقراطي تتسم عموما بعدم الاستقرار وغموض بعضها الآخر خصوصا بعد الانهيار الخطير الذي تسببت فيه أزمة بداية التسعينات المتعددة الأبعاد.[114]

وفي هذا السياق، يبدو من المفيد أن يتم توصيف بعض مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر فيما يلي:

1-المؤشر الدستوري والسياسي: لقد تجسدت التغيرات السياسية التي تمخضت على أحداث أكتوبر 1988 من خلال الإصلاحات التي أعلن بموجبها الرئيس الشاذلي بن جديد عن نيته في تجسيد التعددية الحزبية من خلال دستور 23 فيفري 1989 وذلك بتغيير النظام القائم على الأحادية الحزبية إلى نظام قائم على التعددية الحزبية، حيث شكل دستور 1989 مرحلة للتطورات التي ظهرت في النسق السياسي، الذي فتح المجال أول مرة للحريات والتعددية السياسية. فلقد مكن هذا الدستور الجزائر من دخول عهد جديد يتسم بالديمقراطية والتعددية و احترام الحريات ومن ذلك نصت عليه المادة 39 منه على "حريات التعبير والجمعيات والتجمع

---

[114]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 135،136.

مضمونة للمواطنين"، والمادة 40 على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".[115]

برغم الإيجابيات الدستورية إلا أننا نبدي أهم الملاحظات تعتبر كركائز نقد مهمة :[116]

-عدم مسايرة تجربة الجزائر على غرار تجارب كثير من الدول العربية لتجارب أوربا الشرقية، ففي هذه الدول انهارت الإيديولوجية المهنية وحدث انقطاع في التاريخ السياسي وفي شكل نظام الحكم فيها.

-القيود المفروضة على نشأة الأحزاب السياسية وبصفة خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 1996.

-استمرار ارتباط السلطة القضائية بدوائر القمة رغم النص في دستور 1989 و 1996 على استقلاليته .

-تفشي ظاهرة قمع الرقابة تعني المساءلة وتحدي السلطة و تقييد الهيمنة، ووجودها بشكلها الرسمي تحقق الديمقراطية، في حين تضييق الخناق على آليات الرقابة وتقييدها يحول دون تحقق حقيقي في الممارسة الديمقراطية.

2-المؤشر الانتخابي: لقد فتحت الانتخابات تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر المجال للتعددية الحزبية، وأفرزت ظهور عدد معتبر من الأحزاب السياسية فتح المجال للمشاركة في الانتخابات المختلفة. وقد شهدت الجزائر على امتداد التجربة ثلاثة أنواع من الانتخابات هي:

-الانتخابات المحلية: ونذكر على سبيل المثال، انتخابات 12 جوان 1990 جاءت وفقا لنظام انتخابي جديد ظهر تحت رقم 13/89 مؤرخ في 17 أوت 1989، حيث تم فتح المجال أمام المنافسة السياسية، وفتح المجال أمام القوائم الحرة أيضا. والانتخابات التي جرت سنة 1997

[115]- لطيفة بن عاشور،" **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**"(مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014/2013)، 38.

[116]- عمر فرحاتي و فريحة أحمد،" **مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**"(ورقة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، د.س.ن)، 44.

بعد مرحلة فراغ وبعد تغييرات كبيرة عرفتها التجربة أهمها حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والثالثة جرت في شهر أكتوبر 2002 وعرفت بدورها مشاركة قياسية للأحزاب السياسية، وتم فيها استعادة حزب جبهة التحرير الوطني لمكانته السياسية.

-الانتخابات التشريعية: نذكر مثلا، انتخابات ديسمبر 1991، وانتخابات 1997، وانتخابات جوان 2002. وقد عرفت كل هذه الانتخابات مشاركة قياسية للأحزاب السياسية، وأفرزت فوز حزب معارض في الأولى هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحزب جديد في الثانية هو التجمع الوطني الديمقراطي، والحزب العتيد في الثالثة.

-الانتخابات الرئاسية: ندكر مثلا، انتخابات1995 وشارك فيها أربعة أحزاب سياسية وشخصية مستقلة، وانتخابات 1999 متعددة أيضا، وانتخابات 2004 وشاركت فيها عدة شخصيات أيضا. من خلال المؤشر الانتخابي نلاحظ بأن الاستنتاجات الأولية تدل على وجود تحول في العمل الانتخابي، وتبرهن على مشاركة تعددية في هذه الانتخابات.[117]

رغم الايجابيات المسجلة والمتعلقة بتميز هذه الانتخابات بمشاركة متعددة ومتنوعة إلا أنها عرفت عدم مسايرة قوانين هذه الانتخابات للتحول، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات كثيرة عرفتها التجربة، وتشكيك دائم بنزاهة هذه الانتخابات، و حصول الحزب المهيمن أو المساند من طرف السلطة في أغلبية الانتخابات على معدلات كبيرة، كذلك وجود عدد معتبر من المستقلين في الانتخابات واللجوء إلى إقصاء الأشخاص وتسييس النقابات والجمعيات وضعف المعارضة وعدم قدرتها على التأثير العميق في الجماهير.[118]

3-المؤشر المجتمعي: هذا المؤشر مرتبط بتعاظم وتزايد دور المجتمع المدني في الجزائر بتنظيماته المختلفة من أحزاب وجمعيات وروابطات أهلية خدمية وتنظيمات مهنية وعمالية وجماعات مصالح، ورفع الكثير من القيود التي كانت مفروضة عليها مما أدخلها في ديناميكية وزخم جمعوي لم يسبق لهما مثيلا منى قبل، إذ نصت المادة 32 في دستور 1989 على أن الدفاع الفردي أو عن طريق الجماعة عن الحقوق مضمون، والمادة 41 منه حددت مجالات

[117]- المرجع السابق، 41-43.

[118]- المرجع السابق، 45،46.

التطبيق في حرية التعبير والتجمع والجمعيات، وجاءت المادة 43 لتؤكد على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، وأن الدولة تشجع تطور ونمو الحركة الجمعوية والقانون يحدد كيفيات وشروط تأسيس الجمعيات.[119]

فرغم الأهمية النظرية لدور المجتمع المدني ورغم فتح المجال أمام تزايده على مستوى الأحزاب أو الجمعيات، إلا أنه تم غلق الحقل السياسي بشكل كبير بعد صدور التعديل الدستوري لسنة 1996، وذلك من خلال القيود القانونية الواردة في المادة 5 من الدستور وفي قانون الأحزاب السياسية الصادر في 1997، كذلك محدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة وأدائها و استمرار الاحتكام إلى القبيلة والعشيرة واعتبارها السند الأساسي للعمل الديمقراطي وهذا ماعطل ظهور نخبة قوية قادرة على التعبير الإيجابي.[120]

المطلب الثاني: **التحديات التنموية في الجزائر في ظل العولمة**

قصد الوصول إلى تحقيق التنمية، فإن الجزائر عمدت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير، وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، ضمانا للوصول إلى الأهداف المرجوة في سبيل الاهتمام بمشاريع التنمية سواء كانت اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولكن على الرغم من كل ذلك إلا أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص تعتبر كتحديا وعائقا لعرقلة المسار التنموي في الجزائر في ظل العولمة ومن بين هذه التحديات مايلي:

1- على المستوى الاقتصادي

- إدارة حكم بيروقراطية معقدة: تسود الاعتبارات الإدارية ذات الطابع في الجزائر وهذا بالنظر إلى امتلاكها إدارة معقدة. والدليل على ذلك المراحل التي حددتها لها الهيئات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مجال الاستثمار وتشكيل المؤسسات والتي تقدر ب 14 إلى

[119]- بن عاشور، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، 55.

[120]- فرحاتي و فريحة أحمد، "مؤشرات التحول الديمقراطي فالجزائر"، 46، 47.

15 مرحلة. يوجد في مثل هذه الإدارة العديد من النقائص والثغرات مثل مشكل الإجراءات وكيفية تطبيقها والغموض الذي يكتنف نطاق المسؤوليات على مستويات مختلفة.[121]

- تفشي البطالة: منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل. وبالتالي الاختلال في سوق العمل ومنذ سنة 1987 اتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة وعدم التشغيل ، ورغم انخفاض معدل البطالة إلا أن مستواه يبقى مقلقا.[122]

- تفاقم حدة الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاج ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين.[123]

- المديونية الخارجية: عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من ضعف في القدرات الإنتاجية و الادخارية الوطنية، أين وجدت نفسها في بداية الثمانينات عاجزة عن تغطية تسديد ديونها وتمويل استثماراتها، حتى بلغت الأزمة ذروتها في نهاية الثمانينات ولجأت الجزائر إلى الهيئات المالية الدولية لطلب المساعدة. ومن خلال تتبع تطور المديونية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000 يمكننا ملاحظة مايلي:[124]

-إن المديونية تشكلت بصفة خاصة خلال فترة السبعينات حيث انتقلت من 3.335 ملايير دولار سنة 1971 إلى أكثر من 20 مليار سنة 1979.

-ازدياد عبء المديونية بشكل كبير خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات بسبب انهيار أسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار، حيث ازدادت الحاجة إلى اللجوء إلى القروض الخارجية حتى

[121]- سايح، "دور الحكم الراشدفي تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، 443.
[122]- ناصر، " التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر،" 145.
[123]- المرجع السابق، 147.
[124]- الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، 130.

قاربت 7 ملايير دولار في أواخر الثمانينيات، وقد تزامن ذلك مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون.

-أما فترة التسعينيات فتميزت بالاتصالات الرسمية والمتعددة بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية(F.M.I-B.I.R.D)، حيث سمحت عملية إعادة الجدولة للجزائر من توفير عدة ملايير من الدولارات مكنتها من تجاوز الأزمة الخانقة التي مرت بها ولكن أدى ذلك إلى ارتفاع في إجمالي الديون، الذي بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 1998، وبصفة خاصة سنة 2000، وذلك بسبب الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات منذ النصف الثاني من سنة 1999، وهذا مايثبت ارتباط التطور إيجابا أو سلبا للمديونية الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات على المستوى العالمي، وهذا مايشكل تحديا خطيرا للجزائر عليه، بزيادة نسبة الصادرات من خارج المحروقات.

أما مختلف مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر بعد سنة 2000 يمكن إبرازها فيما يلي:[125]

-معدل المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2007 بلغ 4.1 % أي أنه سجل إنخفاضا واضحا مقارنة بسنة 2003 أين كان يساوي 35.03 %، و 96.9 % سنة 1994.

-خدمة الدين بقيت شبه ثابتة خلال الفترة 2005/1994 حيث تراوحت خدمة الدين بين 4.150 و 5.846 مليار دولار إلا أنها إرتفعت سنة 2006 لتصل إلى 13.314 مليار دولار وهذا راجع لسياسة الجزائر للتسديد المسبق لديونها الخارجية أما في سنة 2007 فلقد انخفضت خدمة الدين إلى أدنى مستوى لها حيث بلغت 1.431 مليار دولار.

[125]- سايح، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، 370.

-معدل خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات خلال سنة 2004 وصل إلى 12.6 %مقابل 17.70 % سنة 2003 و نسبة 47.01%سنة 1994 ثم انخفضت إلى 2.3 %سنة 2007 وهي أدنى مستوى لها خلال الفترة 2007/1997.

2- على المستوى الاجتماعي

الفساد الاجتماعي وأسباب ظهره في الجزائر يكمن في: [126]

- ضعف مستوى المعيشة: إن تدني الظروف الاجتماعية والصحية والفقر لأفراد المجتمع هي

التي تدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة وغير مشروعة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية كقبول الرشوة من طرف ابسط موظف إلى مستوى القطاعات والمؤسسات الخدمية.

- سيطرة القيم الثقافية السلبية: فالمحاباة مثلا من القيم المشجعة على الفساد حيث تعتبر عملية تقديم الخدمات والتسهيلات لأبناء العائلة من القيم الايجابية لدى المجتمع، وعلى أساسها تقوي الروابط والعلاقات بينما تعد من وجهة نظر الغرب من القيم الانحرافة التي لاتقوم على مبدأ الاستحقاق والجدارة في الحصول على الوظائف.

3- على المستوى السياسي

- فيما يتعلق بالأحزاب السياسية؛ من ناحية الممارسة الواقعية في الجزائر ربما لا تعنيها الوظائف بقدر مايعنيها الغموض في الصراعات الداخلية، والبحث عن المصالح الخاصة حتى ولو كان ذلك على حساب أعضاء أو قاعدة الحزب، إضافة إلى بعض الأحزاب لاترقى حتى إلى درجة أن تسمى أحزاب سياسية، كذلك ضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير.[127]

- فيما يتعلق بالمجتمع المدني؛ نشير انه في الجزائر وفي الأوساط النخبوية الحكومية وغير الحكومية لا وجود أو تبلور لمجتمع مدني حقيقي كما يروج البعض، إذ أن الجزائر مازالت في مرحلة ماقبل الحداثة أو ماقبل المجتمع المدني، رغم كل مايتبدى على السطح في الواقع المادي

---

[126]- البلي، "واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة"، 192.

[127]- ميلود عروس، "**معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006 مقترب تحليلي تقييمي**"(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009)، 115.

أو في المفاهيم من مظاهر حداثية لا تعدو أن تكون شكلا فقط دون أي محتوى حقيقي يعبر عنها، كذلك وجود تأثير العلاقات البدوية القبلية والعائلية وشبه الإقطاعية التي اختلطت بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة وكونت هذا المزيج الطبقي المشوه السائد في كل مكونات البنية المجتمعية الفوقية والتحتية.[128]

- الفساد السياسي؛ إذ يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي، فانه يخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، وهو يؤدي في الوقت ذاته إلى تفويض الشرعية السياسية للدولة، ويعبر عن وجود مشكلات عميقة في معاملات الأفراد مع الدولة وتشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع فضلا عن مايترتب على سلبيات الفساد من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة وضد رموز الفساد، خاصة في حالات الفساد السياسي المتعلقة بفساد النخب الحاكمة.[129]

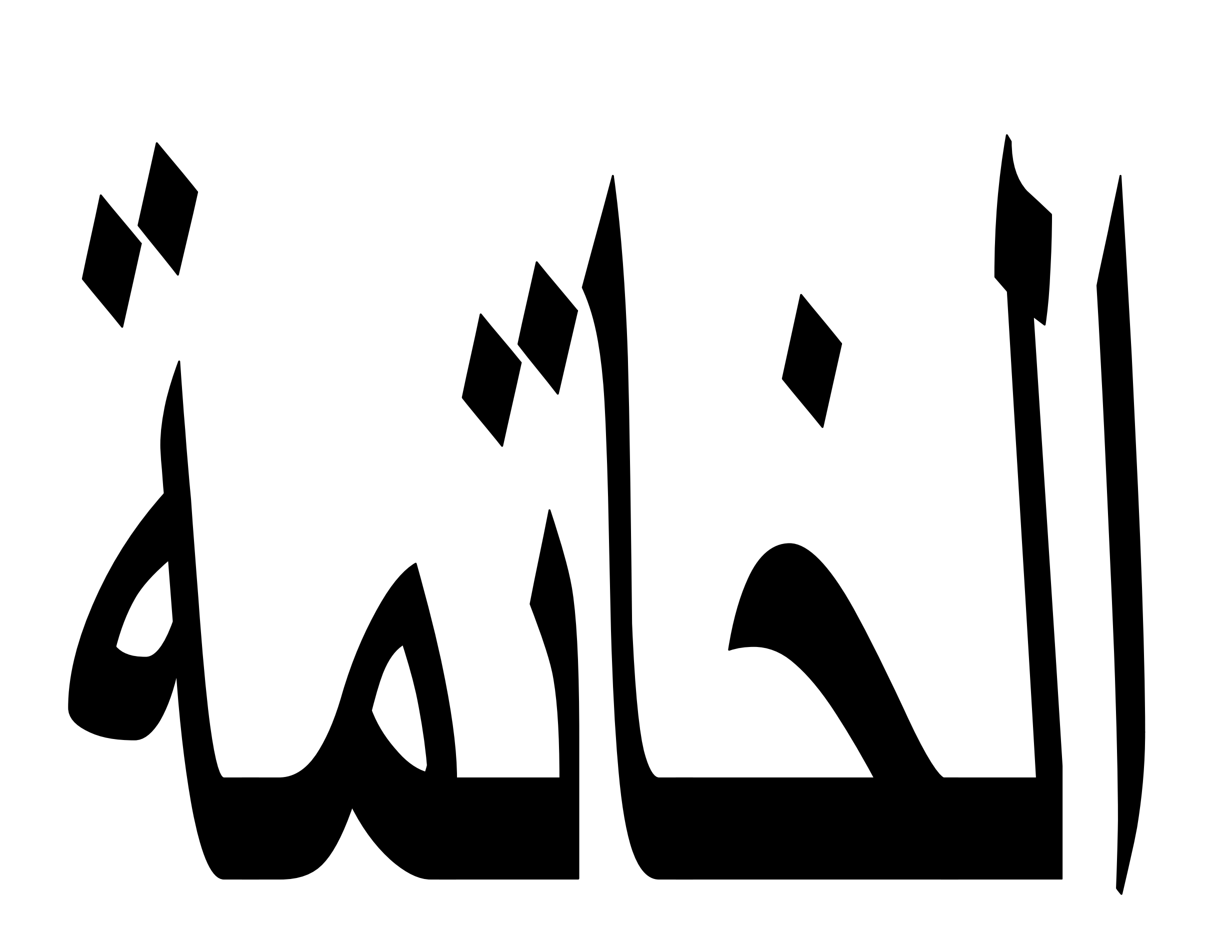
---

[128]- المرجع السابق، 148،149.

[129]- كريمة قدي، "**الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر**"(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، (2012/2011)، 148.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه نستخلص أن التخلف ليس تخلفا اقتصاديا/تكنولوجيا أو تخلفا اجتماعيا/ثقافيا، فهو مفهوم ارتبط بمجموعة معينة من العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية التي يتصف بها أي بلد من بلدان العالم الثالث، وهي بالتالي تصلح أن تكون مؤشرات نوعية للتخلف، وبمعنى آخر فإن التخلف فرض على البلدان من الخارج وماجاءت به العولمة من انعكاسات على التنمية في دول العالم الثالث، ومن بين هذه الدول الجزائر لأنها دخلت في فترة إصلاحات مست كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال انتقالها إلى اقتصاد السوق وخصخصة القطاع العمومي وانتهاج الديمقراطية كأساس بناء الدولة الجزائرية ومدى ارتباطها بالتنمية.


الخاتمة

الخاتمة:

تمثل الدول النامية أكثر المناطق تعرضا للعولمة بكل جوانبها، حيث ارتبطت هذه الأخيرة بالثورة العلمية والتقنية الحديثة وبدا وكأنها ستقود العالم الرخاء والقضاء على الفقر وتوفير الثقافة الحديثة ووسائل الاتصالات وتحقيق الديمقراطية والاستقرار، حيث قادت الدول الصناعية حملة إقناع الدول النامية بضرورة دخول دائرة العولمة وتغيير توجهاتها السياسية بما يتماشى مع مقتضياتها، ولا شك أن العولمة أثرت على دول العالم الثالث وعلى مختلف بناه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وعلى هذا الأساس سعت الدراسة في إطارها المفاهيمي التعرف على العولمة وتتبع الصيرورة التاريخية، وتعريفها وتحديد أبعادها وآلياتها، كما تم التعرف على التنمية والتركيز على نشأتها وتطورها، تعريفها والنظريات المفسرة لها، وتحديد مؤشراتها، والتطرق أيضا إلى آثار العولمة على العملية التنموية بكل جوانبها. كما سعت الدراسة توضيح لواقع التنمية في دول العالم الثالث في ظل العولمة والتركيز على خصائص دول العالم الثالث، وعوامل تخلفها ومعوقات التنمية في هذه الدول، والكشف عن انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث، مع إعطاء مثال بدولة الجزائر وإبراز مؤشرات وتحديات التنمية في ظل العولمة.

استنادا لما تقدم يتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فشلت فشلا ذريعا في دول العالم الثالث باستثناء بعض الدول، فرغم بذل الجهود الجبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة في جميع النواحي ولبلوغ هذا الهدف تبنت استراتيجيات ونماذج تنمية مختلفة، ورغم كل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعاقبة التي قامت بها معظم هذه الدول، إلا أن النتائج جاءت مغايرة لطموحات شعوبها ولم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي واجتماعي وسياسي يحدث تنمية حقيقية.

وعملا على مواجهة تحديات العولمة وإحداث تنمية حقيقية في دول العالم الثالث، يمكن إدراج بعض التوصيات:

- السعي من اجل جعل العولمة ذات طابع ديمقراطي بحيث تضمن ليس فقط الحق في الاختلاف، بل تدبير شروط هذا الاختلاف من خلال السماح بوجود أنظمة متعددة، أي وجود

نظام رأسمالي ونظام اشتراكي ونظام إسلامي وآخر وطني بشكل عام، وهذا الأمر لن يتحقق إلا باستمرارية الدولة القومية كمنبع لحكم القانون على اعتبار أن وجودها يشكل شرطا جوهريا مسبقا للضبط من خلال القانون الدولي، كما أنها بوصفها سلطة عمومية نافذة ضرورية لبقاء المجتمعات القومية التعددية.

- إتاحة فرصة اكبر للشعوب في كيفية اختيار طريقها للتنمية.

- يجب أن يكون لكل دولة حق التضامن العالمي مع كل دول العالم في إطار علاقات تستند إلى الديمقراطية واحترام الآخر.

- تقوية دور المجتمع المدني، فهو لم يعد اليوم مطلبا شعبيا فحسب، بل خيارا استراتيجيا من شانه أن يتحول إلى صمام أمان يقوي نظام العولمة نفسها من أي تعسفات قد تحدثها للبشرية فيسمى بمثابة الضمير اليقظ الذي يكبح جماح متطرفي العولمة، فالحرص على تنويع أشكال تنظيم المجتمع المدني والانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، يحوله إلى قوة اقتراحية وآلية أساسية للتحسيس والتنفيس والتعبئة إلى جانب جعل الفرد الأساس المحوري لأي تنمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية

أولا: الكتب

1- بيومي، محمد أحمد و أحمد محمد هلال، **جرثومة العولمة**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013.

2- الجابري، محمد العابد، **العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة**، بيروت: مجلة الأبحاث العربية للأبحاث والنشر، 2009.

3- الحامد، نور الدين، **آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2003.

4- طامشة، بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

5- يسين، السيد، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، ط2، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

6- ---. **العالمية والعولمة من منظور علم الاجتماع**، ط2، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

7- بيتر كالفرت وسوزان كالفرت، مترجم، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث.** السعودية، مطابع حامد الملك سعود، 2002.

8- محارب، عبد العزيز قاسم، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009.

9- مصيطفي، عبد اللطيف، وعبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2014.

10- السروجي، طلعت مصطفى وآخرون، التنمية **الاجتماعية المثال والواقع**، حلوان: الناشر مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي،.2001

11- أبو عامود، محمد سعد، **النظم السياسية في ظل العولمة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2008.

12- عجاج، قاسم، **العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، د.س.ط.

13- عطار، طلال محمد نور، **إمبراطورية العولمة البعد الاستراتيجي**، عمان: دار أسامة للنشر، 2006.

14- عريقات، حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: دار الكرمل للنشر، 1997.

15- القطامي، جمعة وآخرون، **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

16- قيرة، اسماعيل وآخرون، **عولمة الفقر**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

17- ---. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

18- قنوص، صبحي محمد، **أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، ط2، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 1999.

19- القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، عمان: دار وائل للنشر، 2007.

20- الرواشدة، علاء زهير، **العولمة والمجتمع**، عمان: دار حامد للنشر، 2007.

21- رشوان، حسين عبد الحميد، **العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.

22- الشريفي، نداء صادق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية،** عمان: دار جهينة للنشر، 2008.

23- الخزرجي، ثامر كامل وياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي،** عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2004.

24- خليل، منى عطية خزام، **العولمة والسياسة الاجتماعية،** عمان: المكتب الجامعي الحديث، 2010.

25- غنيم، عثمان محمد، وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،** عمان: دار صفاء للنشر، 2007.

ثانيا: المقالات

26- موساوي، عبد الله، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة،" **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** عدد6 (د.س.ن): 41-46.

27- المنصور، عبد العزيز، "العولمة والخيارات العربية المستقبلية،" **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** عدد 2 (2009): 559-581.

28- ناصر، مراد، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر،" **مجلة التواصل** عدد26 (2010): 131-157.

29- عبد العزيز، أحمد وآخرون، "العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية،" **مجلة الإدارة والاقتصاد** عدد 86 (2011): 61-84.

30- ---. "الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية،" **مجلة الادارة والاقتصاد** عدد85 (2010): 113-135.

31- عبد الرضا، أسعد طارش، "الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث،" **مجلة دراسات دولية** عدد43 (د.س.ن): 99-116.

32- عبيرات، مقدم و عبد العزيز الأزهر، "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة،" **مجلة العلوم الإنسانية** عدد11 (2007): 215-230.

33- الرفاعي، عبد الهادي وآخرون، "العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها،" **مجلة جامعة تشرين الدراسات والبحوث** العلمية عدد1 (2005): 195-209.

34- قدي، عبد المجيد، "الكوكبة وواقع دول العالم الثالث،" **مجلة العلوم الإنسانية** عدد1 (2001): 41-52.

35- غربي، محمد، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي،" **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** عدد6 (د.س.ن): 17-40.

ثالثا: الأعمال غير المنشورة

36- البياتي،فارس رشيد. "**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**".مذكرة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمان،2008/2007.

37- البلي،مسعود. "**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة**".مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009.

38- بوطيبة،فيصل. "**العائد من التعليم في الجزائر**".مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2009.

39- كبداني،سيد احمد. "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية**".مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2011.

40- سايح،بوزيد. "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**".مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012.

41- بن عاشور،لطيفة. "**آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**".مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014/2013.

42- عبد اللاوي،عبد السلام. "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**".مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة، 2010/2009.

43- عروس،ميلود. "معوقات **الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر199-2006 مقترب تحليلي تقييمي**".مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009.

44- فكرون،السعيد. "**استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية**".مذكرة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة قسنطينة، 2004/2003.

45- أبو صالحة،أشرف غالب. "**تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي1999-2011**".مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010.

46- قدي،كريمة. "**الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر**".مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012/2011.

47- ريحان،فوز نايف عمر. "**العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي 1990-2006**".مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، 2007/2006.

رابعا: المؤتمرات والندوات

48- مصيطفي،عبد اللطيف وعبد الرحمان بن سانية، "**انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**". ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 23-24 فيفري 2011.

49- مقاوسي،صليحة وهند جمعوني. "**نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**". ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية"،قسم العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 2009.

50- السالم، عبد الله عبد الكريم. "**رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة و إمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة**". ورقة قدمت في مؤتمر حول: دور المدير العربي في الإبداع والتميز"،كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، قسم الإدارة العامة، 27-29 نوفمبر 2004.

51- فرحاتي،عمر وفريحة أحمد. "**مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**". ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول: التحول الديمقراطي في الجزائر"،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، د.س.ن.

52- خوني،رابح ورقية حساني. "**التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث**". ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول: التحول الديمقراطي"،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، د.س.ن.

خامسا: المواقع الالكترونية

53- البحيري، ولاء، "العولمة والعالم الثالث دراسة في الآثارالسلبية،"

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222201&eid=4933

54- بلحاج، صالح، "التنمية السياسية النظريات والمفهوم،"

http:// www.univ-chlef.dz

55- دبور، أمين، "نظريات التنمية السياسية،"

http://www.iugaza-edv.ps

56- وديع، محمد عدنان، "قياس التنمية ومؤشراتها،"

http:// www.arab.org

57- حمدان، غسان، "عن العولمة السياسية وما إليها،"

http://www.alawan.org/article6812.htm

58- أبو حسن، غسان، "التنمية السياسية النظريات والمفهوم،"

http://www.ibtesamh.com/showthread-t_63565.html

59- عبد العليم، محمد، "مفهوم التخلف،"

http://swmsa.net/forum/archive/index.php/t-10456.html

60- العجلان، نورة، "أبعاد ومؤشرات التنمية،"

http://wwwlahonline.com

61- صالح، ياسين الحاج، "الآثار السياسية للعولمة واستراتيجية التعامل معها،"

http:// www.ahewar.org/debat/show.art aid=14105

62- القيسي، شاكر كريم، "آثار العولمة على الحقوق الثقافية في الدول النامية،"

http://www.dhiqar.net/Art.php?id=32630

63- الرضيع، حسن عطا، "العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية،"

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361105

64- ظاهر، فارس فائق، "دراسة تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين،"

http://blog.amin.org

2- باللغة الانجليزية

أولا : المقالات

65- nayyar, deepak. "development through globalization. "، world institute for economics research (summer 2006) No.29 ,1-24.

ثانيا: المواقع الالكترونية

66- Chaliand, Gerard ."third wold, "
http://www.thirdworldtraveler.com/General/ThirdWorld_def.html

67- ----,"What Are The Major Obstacles In Development?,"
http://econsguide.blogspot.com/2009/01/economics-of-aid-debt-from-perspective_14.html

الفهرس

الفهرس